

المتنوع لذاته في النواسخ والمنصوبات والمشتقات، رؤية منفردة للحيدرة اليميني

في كتابه (كشف المشكل في النحو) (دراسة وصفية تحليلية)

د. مطيع غانم فارح

أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة إب، الجمهورية اليمنية

Moteeqhanem@gmail.com

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٦/١/٢٠ تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٦/٢/١٥ م

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى جمع وتحليل مسائل المتنوع عند الحيدرة اليميني في كتابه (كشف المشكل في النحو) في النواسخ والمنصوبات والمشتقات؛ للكشف عن مفهوم مصطلح المتنوع عند الحيدرة ومنهجه في مناقشة المسائل المتنوعة ليتجلى لنا من خلاله شخصية الحيدرة العلمية مفهوم مصطلح المتنوع، وما الفرق بين المتنوع والمنوع؟ ومنهجه في الحجج والتعليقات التي اعتمد عليها؟ واعتمد الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، واحتوت هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث، الأول: المتنوع في النواسخ والمبحث الثاني: المتنوع في المنصوبات، والمبحث الثالث: المتنوع في المشتقات، وتوصل الباحث إلى نتائج منها: أن هذا البحث يكشف الفكر النحوي للحيدرة اليميني في مفهوم ودلالة مصطلح المتنوع الذي قصد به المتنوع لذاته المتعذر استعماله، وقد تبين من مسائل هذه الدراسة التي بلغت (٢٥) مسألة أنه لم يخلط فيها الحيدرة بين مصطلح المتنوع والمنوع، كما تبين أنها تتفق مع عنوان الكتاب (كشف المشكل في النحو) بما فيه من إزالة الغموض في مسائل النحو واتضح أن الحيدرة لم يتعصب لمذهب معين فيما ذهب إليه رغم ميله لمذهب البصريين لكنه أخذ من مذهبي الفريقين البصري والكوفي.

الكلمات المفتاحية: المتنوع لذاته، الحيدرة اليميني، كشف المشكل في النحو

**The Intrinsically Impossible in the Chapters of the Abrogative Particles.
the Accusative Constructions. and the Derivatives: An Independent Vision
of al-Haydarah al-Yamani (A Descriptive–Analytical Study)**

Dr. Motee Ghanem Farea
Assistant Professor, Department of Arabic Language ,
Faculty of Arts, Ibb University, Yemen

Moteeaqhanem@gmail.com

Date of Receiving the Research: 20/1/2026 Research Acceptance Date: 15/2/2026

Abstract:

*This study aims to collect and analyze the issues of the intransitive in Ibn al-Haydarah al-Yamani's book, *Kashf al-Mushkil fi al-Nahw* (Unveiling the Problematic in Grammar), specifically concerning abrogating, subjunctive, and derivative grammar. It seeks to reveal Ibn al-Haydarah's understanding of the term "intransitive" and his methodology in discussing these issues, thereby illuminating his scholarly approach. The study also explores the distinction between the intransitive and the prohibited, and examines the arguments and justifications he employed. The researcher adopted the descriptive and analytical approaches. This study comprises an introduction and three chapters: the first on the intransitive of abrogation, the second on the intransitive of accusatives, and the third on the intransitive of derivatives. The researcher reached several conclusions, including that this research reveals Ibn al-Haydarah al-Yamani's grammatical thought regarding the concept and meaning of the term "intransitive," which he intended to refer to something innately impossible to use. The study, which examined 25 issues, demonstrated that Ibn al-Haydarah did not confuse the terms "intransitive" and "forbidden." Furthermore, the study aligns with the title of his book, "Unveiling the Problematic in Grammar," which aims to clarify ambiguities in grammatical matters. It also became clear that Ibn al-Haydarah did not adhere to a specific school of thought, despite his inclination towards the Basran school, drawing from both the Basran and Kufan schools.*

Keywords: intransitive, rationalizing, grammatical chapter, precedence, omission.



المقدمة

أحمدك اللهم على نعمك التي لا تحصى، وأصلي وأسلم على نبيك، خير من نطق بالضاد ثم أما بعد: إن مشكلة هذه الدراسة تكمن في الآتي: ما هو المتنوع عند الحيدرة اليميني؟ ولماذا استعمل الحيدرة في كتابه مصطلح (المتنوع) ولم يستعمل مصطلح (ممنوع) و(منع) كما استعمله النحاة؟ وما هي دلالة (المتنوع) وما هي دلالة (ممنوع)؟ وهل سار الحيدرة على منهج واحد في هذا المصطلح (المتنوع) في كل باب من أبواب كتابه (كشف المشكل في النحو)، وتأتي أهمية هذا البحث في الكشف عن شخصية الحيدرة العلمية ومناقشته لمصطلح المتنوع في المسائل النحوية للوصول إلى مقصوده للفرق بين مصطلح (المتنوع) الذي استعمله الحيدرة ومصطلح (الممنوع) الذي لم يستعمله الحيدرة في كتابه كشف المشكل في النحو، ويهدف هذا البحث إلى:

١. الوقوف على تلك المسائل المتنوعة التي وردت في كتاب كشف المشكل في النحو للحيدرة

اليميني، وجمعها ودراستها

٢. معرفة منهج الحيدرة في تناوله لهذا المصطلح وتلك المسائل المتنوعة

٣. الوقوف على الحجج والبراهين التي اعتمد عليها الحيدرة اليميني، وقد خصصت هذا البحث

لدراسة المتنوع في النواسخ والمنصوبات والمشتقات، وسيتبعه بحث آخر للمتنوع في بقية

الأبواب بمشيئة الله.

الدراسات السابقة:

حسب علم الباحث لا يوجد دراسة سابقة بهذا العنوان تناولت المتنوع عند الحيدرة اليميني، هناك دراسات درست جوانب أخرى في الحيدرة مثل دراسة (اعتراضات الحيدرة اليميني على النحاة في الوقف) لطارق عبد الحكيم الوهباني - طالب دكتوراه جامعة صنعاء منشور في المجلد (١) العدد (٥) في مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية يونيو ٢٠٢٠م صنعاء، ودراسة محمد فريد محمد النكلاوي (اختيارات الحيدرة اليميني في كتابه كشف المشكل في النحو)، ودراسة ساهر حمد مسلم القرالة في (الأصول النحوية عند الحيدرة اليميني) جامعة مؤتة الأردن، ودراسة بعنوان: نظرات الحيدرة التقابلية في كتابه كشف المشكل للباحثين الأستاذ الدكتور عباس السوسوة والأستاذ الدكتور حميد النهاري في مجلة الدراسات اللغوية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، وهناك دراسة لمازن عبد الرسول سلمان إبراهيم الزبيدي موسومة بـ (ظاهرة المنع في النحو العربي) رسالة ماجستير جامعة المستنصرية جمع الباحث نماذج مختارة عامة وخلط بين ما هو بمصطلح المنع ومصطلح المتنوع وما بمعنى المنع مثل (لا يجوز، لم يجز، غير جائز، لم يستقم، لا يستقيم، استحال يستحيل، أخطأ، لحن، لحن،

مخطيء، مرفوض، مردود، فاسد - باطل غير صحيح، لا يصح، لم يصح، لا يحسن، شاذ، ضعيف، قبيح، مكروه..... إلخ، ولا تشابه بين مسائل تلك الدراسة ومسائل دراستي هذه التي درست المتنوع لذاته عند الحيدرة اليمني.

منهج البحث:

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في جمع المسائل المتنوعة عند الحيدرة اليمني وتحليل المسائل والأدلة التي أوردها

خطة البحث:

اقتضت هذه الدراسة تقسيمها على تمهيد للتعريف بالحيدرة اليمني وبمفهوم مصطلح المتنوع، وثلاثة مباحث: المبحث الأول في النواسخ والمبحث الثاني في المنصوبات والمبحث الثالث في المشتقات.

التمهيد

أولاً: التعريف بالحيدرة اليميني

اسمه وكنيته: علي بن سليمان بن أسعد بن إبراهيم بن علي بن تميم الحارثي المدني، وكنيته أبو الحسن ولقبه حيدرة أو البكيلى. (١)

موطنه ووفاته: ولد ببلاد بكيل من أعمال ذمار اليمن وتوفي سنة ٥٩٩ هـ
شيوخه: نقل الحيدرة في مخطوطته شيخاً واحداً وهو أديب الأدباء أبو السعود بن الفتح
ونقل السيوطي أنه أبو السعود بن جبران. (٢)

تلاميذه: نقل محقق كشف المشكل أن الحيدرة ذكر نفسه في حاشية مخطوطته تلميذه الفقيه
العلامة أبو الحسين علي بن يحيى الفضيلي وذكر أنه كان يحضره جماعة من محبي الأدب. (٣)

مكانته العلمية: أشار محقق كتابه (كشف المشكل في النحو) إلى مناقب الحيدرة: أنه شيخ
فقيه عالم من وجوه أهل اليمن وأعيانهم علماً ونحواً وشعراً، فهو الشيخ الإمام والعالم الصدر
والعلامة كما قال تيمور وغيره (٤) وبكتاب كشف المشكل وحده نستطيع أن نقول إنه إمام
عصره، فهو حافظ لكتاب الله أو يحفظ كثيراً من آياته مما جعله يستشهد بآيات من مختلف السور
في المسائل النحوية عامة واستشهاده بالقراءات شارحاً وجهة نظر القراء السبعة واختلافهم في
أوجه القراءة وخص باباً في كتابه هذا للقراءة والقراء مشيراً أنه قد ألف كتاباً فصل فيه علم
القراءة سماه (المباني والمعاني في القرآن)، أما مقدرته النحوية واللغوية فقد تناول جميع موضوعات
النحو رتبها في أبواب واضحة لكل باب أسئلة والإجابة عليها مستعينا بأراء مشاهير نحاة
المدرستين البصرية والكوفية ومن نهج الوسط من نحاة بغداد، أما الشعر فهو عالم بشعر العرب
حافظ الكثير منه، استشهد بما يقارب الثمانمائة بيت من الشعر وقد ذكر ستة وثلاثين شاعراً في
مائتين وأربعة وأربعين بيتاً منهم أربع من شاعرات العرب وثلاثة من علماء اللغة والنحو، ولسعة

(١) ينظر الزركلي الأعلام ١٠٣/٥ - ١٠٤ والحموي ياقوت معجم البلدان ٤٧٦/٢ والسيوطي بغية الوعاة

١٨٦/٢ وكحالة عمر رضا معجم المؤلفين ١٠٥/٧

(٢) ينظر البغية ١٨٦/٢

(٣) ينظر كشف المشكل ١٤/١

(٤) ينظر طبقات فقهاء اليمن ص ٢٢٧ مخطوطة الدار بخط تيمور ص ١ والمخطوطة المصورة من الجامع الكبير

بصنعاء ص ١٣٢

اطلاعه ومقدرته العلمية كان يحضر عنده جماعة من الأدباء ومحبو الأدب يسألونه عن مسائل في الأدب واللغة وما يشكل منها وكان يجيب على أسئلتهم واستجاب لطلبهم أن يكتب لهم كتابا جامعا معيناً على تقويم اللسان لما يصعب عليهم ويجعلونه مرجعا يرجعون إليه فأجاب دعواهم ووضع لهم كتاب (كشف المشكل في النحو) إذن فهو رأس المدرسة النحوية والأدبية في أواخر أيامه ومن وجوه أهل اليمن وأعيانهم علما ونحوا وشعرا، وطلابه من محبي الأدب. (٥)

ثانيا: التعريف بمصطلح (المتنوع):

أ. تعريفه لغة:

وردت كلمة (المتنوع) بالمعاني الآتية:

- ١- المتَعَدِّر: المتنوع اسم فاعل من امتنع، وامتنع الصُّعُودُ إلى السَّطْح: أي تعَدَّر حُصُولُهُ وهو ما يجب عدمه وما لا يمكن وجوده (٦)، ونقل الخليل بمعنى الإحالة: منعه فامتنع أي: حُلَّتْ بينه وبين إرادته (٧)
- ٢- الكف عن الفعل امْتَنَعَ من الأمر: كَفَّ عنه وأبَى، فالكف عن الفعل هو الامتناع عن موالة الفعل وإيجاده حالا بعد حال خلاف الانبساط، والإباء: شدة الامتناع. (٨)
- ٣- وامتنع بمعنى (عَفَّ) من تعَفَّفَ الشخص. (٩)
- ٤- المستعصم: الامتناع بمعنى الاستعصام، واعتصم فلان بالله إذا امتنع به (١٠) واستعصم: امتنع (١١)

-
- (٥) ينظر هادي عطية مطر في مقدمة تحقيق كتاب كشف المشكل في النحو ١/ ١٤ و ١٥ و ١٦
 - (٦) ينظر ابن منظور لسان العرب ٨/ ٣٤٣ والتهانوي محمد علي في كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/ ١٧٥٩ وينظر المعجم الوسيط ص ٤٦٠ ومعجم اللغة العربية ٢/ ٢١٢٨
 - (٧) ينظر الفراهيدي الخليل بن أحمد معجم العين كتاب العين تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال ٢/ ١٦٣
 - (٨) ينظر ابن منظور لسان العرب ١٤/ ٤ المصباح المنير ٢٩٩ والفروق اللغوية ١/ ١١٢
 - (٩) ينظر معجم اللغة العربية المعاصرة ٢/ ١٥٢١
 - (١٠) ينظر لسان العرب ١٢/ ٤٠٤
 - (١١) ينظر لسان العرب ١٢/ ٤٠٤ تاج العروس ٣٣/ ١٠٧

ب. تعريفه اصطلاحاً:

عرف الجرجاني المتنوع بالذات هو: ما يقتضي لذاته عدمه^(١٢) أو هو الذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه، فالامتناع: ضرورة اقتضاء الذات عدم الوجود الخارجي^(١٣) والامتناع مالا يجوز كونه ويجوز تصوره في الوهم وذلك مثل قولك للرجل عيش أبداً، فيكون هذا من المتنوع لأن الرجل لا يعيش أبداً، مع جواز تصور ذلك في الوهم^(١٤)؛ لأن المتنوع لذاته خارج عن القدرة والاختيار أصلاً والواجب لذاته: هو الموجود الذي يمتنع عدمه امتناعاً ليس الوجود له من غيره، بل من نفس ذاته، فإن كان وجوب الوجود لذاته، سمي: واجباً لذاته، وإن كان لغيره سمي: واجباً لغيره^(١٥) ولذلك عرفه السيوطي فقال: "المتنوع: ما اقتضت ذاته عدم وجوده في الخارج"^(١٦) وما لا يتصور العقل وجوده، أو ما لا يمكن أن يحدث، والامتناعات: هي المستحيلات.^(١٧)

المنوع: أما مصطلح (منوع) فهو من (م ن ع): منعته الأمر ومن الأمر منعاً فهو ممنوع منه محروم والفاعل مانع والجمع منعه مثل كافر وكفرة وجاء للمبالغة ممنوع ومناع ومنعته الشيء بمعنى نازعته وتمنع، ويأتي مصطلح ممنوع بمعان:

- المحرز: هو مال ممنوع أن يصل إليه يد الغير، سواء أكان المانع بيتاً أم حافظاً^(١٨).
- والمحذور: المنوع وفي القرآن ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾^(١٩) [الإسراء ٢٠] الذي يريده وهو خلاف الإعطاء ويقال هو تحجير الشيء منعه يمنعه منعاً ومنعه فامتنع منه وتمنع، ورجل ممنوع ومانع ومنع ضنين تمسك، وفي التنزيل مناع للخير وفيه: ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ

(١٢) ينظر الجرجاني علي بن محمد الشريف ص ٢٣٠

(١٣) ينظر الأبجي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد في كتاب المواقف ١/ ٣٦١

(١٤) ينظر أبو هلال العسكري الحسن بن عبد الله الفروق اللغوية ١/ ٧٠

(١٥) ينظر تاج العروس ١٢/ ٥٤٦ والكلبيات ص ٣٠٠ والتعريفات ٢٤٩ والمعجم الوسيط ص ٤٦٠

(١٦) ينظر السيوطي معجم مقاليد العلوم ص ٤٤

(١٧) ينظر ابن جبرين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن إبراهيم شرح العقيدة الطحاوية ١١/ ٢٤

(١٨) ينظر المصباح المنير ٢/ ٥٨٠ والتعريفات ٣٠٥

(١٩) ينظر ابن الصابوني معرفة الفرق بين الضاد والطاء ص ١٥

(٢٠) ينظر. تاج العروس ٣١/ ٤٥٧ ولسان العرب ٢/ ٨٤٨

مَنْوعًا ﴿٢١﴾ [المعارج ٢١]. مما سبق يُعرّف الباحث المتنوع اصطلاحاً بأنه: حكم نحوي يُقصد به تعذر النطق بالكلمة على حالة ما لوجود علة مانعة تَحُلُّ بالكلمة وفقاً لقاعدة نحوية وصحتها مثل تعذر النطق بكلمة (محمدًا) منصوبة بعد (ظن) في جملة: ظننت لمحمدًا نشيط؛ لعلّة وهي: وجود لام الابتداء. ويتضح من خلال التعريفات السابقة أن الفرق بين الممنوع والمتنوع أن:

الممنوع: حظر خارجي أي أنه أمر ممكن الوقوع لكنه محظور
المتنوع: يمثل استحالة ذاتية لا يمكن تصورها أو وجودها لذاتها فهو لا يقبل الوجود مطلقاً.

المبحث الأول: المتنوع في باب النواسخ

١. المتنوع تقديم أسماء الأحرف الناسخة أو أخبارها عليها بته المشهور أن ترتيب الجملة مع الأحرف الناسخة (إنَّ وأخواتها) يلزم أن يأتي الحرف الناسخ وبعده اسمه ثم خبره، فنقول: (إنَّ محمدًا متفوقٌ) وينبغي مراعاة هذا الترتيب ومن المتنوع لذاته أن يتقدم اسم هذه الأحرف عليها فلا نقول: محمدًا إنَّ متفوقٌ، وكذلك يمتنع لذاته أن تقدم خبر (إنَّ) عليها فلا نقول: متفوقٌ إنَّ محمدًا، إذ لو تقدم اسم إنَّ وأخواتها أو خبرها عليها لم تعمل ولا يكون ذلك الأسلوب صحيحاً، فلا يتقدم اسم وخبر الحرف الناسخ عليه البتة، وأشار ابن مالك إلى مراعاة هذا الترتيب فقال:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غير البذي (٢٢)
وجعل الحيدرة تقديم اسم (إنَّ) أو خبرها عليها من المتنوع، قال في باب (إنَّ وأخواتها):
"وأما المتنوع في أحكام هذا الباب فمثل: تقديم أسماء هذه الأحرف عليها وتقديم أخبارها عليها بته....." (٢٣) وما ذهب إليه الحيدرة هنا من امتناع هو الصحيح؛ لما يأتي: ١- لأن ذلك يتفق مع الذوق اللغوي السليم. ٢- لما علله بعده ابن الصائغ أن هذه الأحرف لا يجوز تقديم أخبارها،

(٢١) ابن منظور لسان العرب ٦/ ٤٢٧٩

(٢٢) ينظر ابن مالك في ألفية ابن مالك في النحو والصرف لمحمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٥م ص ١٩

(٢٣) الحيدرة علي بن سليمان الحيدرة اليمني كشف المشكل في النحو تحقيق د/ هادي عطية مطر، كلية الآداب جامعة البصرة، الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ١/ ٣٥٨

ولا أسمائها عليها؛ لأنها لما لم تتصرف في أنفسها لم تتصرف في عملها؛ فلذلك لا يجوز: (زيداً إن قائم) ولا (قائم إن زيداً) (٢٤)

٣- ولما علله الجوجري أن سبب ذلك ضعف هذه الأحرف عن تقديم معموليها، وإن كانت عاملة عمل الأفعال، أي رافعة وناصبة، لكونها لم تقو قوتها. (٢٥)

٢. المتنوع تقديم أخبار (إن وأخواتها) على أسمائها بغير الحرف والظرف

الأصل في التركيب اللغوي أن يأتي بعد الحرف الناسخ اسمه ثم خبره فنقول: (إن العلم نور) ويمتنع أن نقدم الخبر فنقول: إن نور العلم، وبحسب علم الباحث فإن الحيدرة قد سار على نهج النحاة قبله إذ ليس هناك من النحاة من قال بجواز تقديم خبر إن على اسمها بغير الحرف والظرف فلا يقبل الذوق اللغوي السليم أن نقول: إن نور العلم، وهذا المتنوع لذاته جعل النحاة يذهبون إلى تعليقات متعددة لجواز تقديم الخبر شبه الجملة على اسم إن وهو ما يدعوننا إلى معرفة التعليل الذي ذهب إليه النحاة والحيدرة في تجويزهم لتقديم الخبر (الحرف والظرف) حيث أشار الحيدرة إلى أن أخبار هذه الأحرف لا تتقدم على أسمائها إلا في حالتين: الأولى إذا كان الخبر ظرفاً مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل ١٢]، الثانية: إذا كان الخبر جاراً ومجروراً كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة ٢٢]. وعلل الحيدرة جواز تقديم الخبر على الاسم إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لاتساع العرب بالحروف والظروف (٢٦)، وجاء بعده الرضي فزاد توضيحاً لاتساع العرب في الظرف والجر والمجرور فقال: "وإنما جاز تقديم الخبر ظرفاً لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها، لأن كل شيء من المحدثات لا بد أن يكون في زمان أو مكان فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما، إذ كل ظرف في التقديم جار ومجرور والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الظرف" (٢٧).

(٢٤) ينظر ابن الصائغ اللمحة في شرح الملحة ٦٥ / ٢

(٢٥) ينظر الجوجري شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،

٣٨٣ / ١

(٢٦) ينظر الحيدرة، كشف المشكل ٣٥٨ / ١

(٢٧) ينظر الرضي شرح الكافية ٢٩٠ / ١

وهذه التعليقات التي نقلها الحيدرة والرضي تؤكد ما جعله الحيدرة ممتنعا وهو تقديم أخبار إن وأخواتها على أسائها بغير الحرف والظرف.

٣. من المتنوع دخول اللام في سائر أخوات إن:

فصل النحاة كثيرا في دخول اللام في إنَّ المكسورة الهمزة وأنَّ المفتوحة الهمزة وفي سائر أخوات إن على نحو ما نقله السيوطي^(٢٨) وترك الحيدرة تفصيل ذلك كله وأشار إلى أن من المتنوع دخول اللام في سائر أخوات (إنَّ) مثل: لعل زيدا يقوم، ويمتنع مع أنَّ في أربعة مواضع: في الاسم متقدما مثل: إنَّ لزيداً القائم، وفي الخبر متقدما مثل: إنَّ لفي الدار زيدا. ومع أنَّ نفسها نحو: لأنَّ زيدا قائمٌ.... وفي الفضلة متأخرة عن الخبر مثل: إن زيدا قائم لفي الدار^(٢٩). وأوجز الحيدرة المتنوع فيما سبق في باب (إن وأخواتها) وأوجز حالات امتناع دخول اللام على إنَّ فقال: "وأما المتنوع في أحكام هذا الباب فمثل: تقديم أسماء هذه الأحرف عليها، وتقديم أخبارها عليها بته أو على أسائها بغير الحرف والظرف ومثل دخول اللام في سائر أخوات (إنَّ): لعل زيدا يقوم، ومع أنَّ في أربعة مواضع في الاسم متقدما مثل: إن لزيدا القائم، وفي الخبر متقدما مثل: إن لفي الدار زيدا، ومع أنَّ نفسها نحو: لأنَّ زيدا قائم... إلخ"^(٣٠) وعلل الحيدرة عدم جواز دخول اللام بقوله: "وإنما لم يحز ذلك حتى لا يجمع بين حرفين مؤكدين، وإنما اضطر بعض حذاق الشعر إلى ذلك فوهن الهمزة فقال: (طويل)

.....
لهنك من برق إلى حبيب^(٣١)

وقال آخر: (طويل):

أرجى شبابا بعد تسعين حجة لهني في لا مطمع لطموع^(٣٢)

ومثله: (طويل):

ثلاثين حولا لا أرى منك راحة لهنك في الدنيا لباقية العمر^(٣٣)

(٢٨) ينظر السيوطي مع الهوامع ١/ ٥٠٣ إلى ص ٥١٠

(٢٩) ينظر الحيدرة، كشف المشكل ١/ ٣٥٨ - ٣٦٠

(٣٠) السابق ١/ ٣٥٨

(٣١) البيت لا يعرف قائله، من شواهد الخصائص ١/ ٣١٦ و شرح الرضي ٢/ ٢٢٢ والمتنوع في التصريف ٢٦٤

و شرح التسهيل ٢/ ٣١ والحيدرة كشف المشكل ١/ ٣٥٨

(٣٢) البيت لم يعرف قائله من شواهد الحيدرة كشف المشكل ١/ ٣٥٨

(٣٣) البيت لعروة بن الرحال وهو من شواهد الخصائص ١/ ٣١٦ والإنصاف ١/ ١٧١ والتذييل ٥/ ١٢٣

وفي الفصلة متأخرة عن الخبر مثل: إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ لَفِي الدَّارِ، وعلل الحيدرة امتناع ذلك لأنَّ المبتدأ قد استوفى خبره فلا معنى لتأكيد الفصلة بلام الابتداء بعد انقطاعه. (٣٤) وما ذهب إليه الحيدرة هنا في امتناع دخول اللام في سائر أخوات إِنَّ وفقاً للبصريين ولم يلتفت إلى ما ذهب إليه الكوفيون من جواز دخول اللام على خبر (لكن) محتجين بقول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد (٣٥)

وما ذهب إلى امتناعه الحيدرة هو الصحيح لأن البيت الذي احتج به الكوفيون يقوم على تقدير أن كلمة (لعميد) خبر لأنَّ المقدرة في (لكنني) حُذفت الهمزة والتقدير (لكن إنني)، كما قُدرت الهمزة في قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ (٣٨) [الكهف ٣٨] والتقدير (لكن أنا)، علاوة على أن البيت المذكور لم يُعرف قائله ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا (ولكنني من حبها لعميد) ولا تنم له، ولا نظير. (٣٦)

٤. يمتنع: كسر همزة (إن) في موضع الفتح، وفتحها في موضع الكسر ثقيلة أو مخففة

نقل النحاة (٣٧) مواضع لكسر همزة (إن) وهي:

- أ. أن تقع في الابتداء نحو ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ (١) [القدر ١]
- ب. بعد حيث نحو: (جلست حيث إن زيدا جالس).
- ج. أو بعد إذ، كـ (جئتكَ إذ إنَّ زيدا أمير)
- د. أو بعد موصول، نحو: ﴿مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لِنُنْزِلُ﴾ (٧٦) [القصص ٧٦]
- هـ. أو جواباً لقسم نحو: ﴿حَمَّ ١﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ٢ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ (٢) [الدخان: ١ - ٣]
- و. أو محكية بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ (٣٠) [مريم ٣٠].
- ز. أو حالا نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ (٣٠) [الأنفال ٥]
- ح. أو صفة نحو: (مررت برجل إنه فاضل)

(٣٤) الحيدرة كشف المشكل ٣٥٩/١

(٣٥) البيت لم يعرف قائله وهو من شواهد شرح الكافية الشافية ٣٦٣/١ والجنى الداني ص ١٣٢ وشرح ابن عقيل ٣٦٣/١

(٣٦) ينظر ابن هشام مغني اللبيب ٥٤٣

(٣٧) ينظر ابن هشام أوضح المسالك ٣٢٦/١ وشرح الأشموني ٢٩٩/١ وجمع الهوامع ٤٩٩/١

ط. أو بعد عامل علق باللام نحو: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ

لَكَذِبُونَ﴾ [المنافقون ١]

ي. أو خبرا عن اسم ذات نحو: (زيد إنه فاضل). ونقلوا مواضع فتح همزة إن وهي:

ك. أن تقع فاعلة، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت ٥١]

ل. أو مفعولة غير محكية، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُوكَ أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ [الأنعام ٨١]

م. أو نائبة عن الفاعل، نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ﴾ [الجن ١]

ن. أو مبتدأ، نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ [فصلت ٣٩]، ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ

مِنَ الْمُسَيِّحِينَ﴾ [الصافات ١٤٣] ٥- أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا

صادق عليه خبرها، نحو: (اعتقادي أنه فاضل) ٦- أو مجرورة بالحرف، نحو:

﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج ٦]

س. أو مجرورة بالإضافة نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ [يونس ٥٣]

ع. أو معطوفة على شيء من ذلك، نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ

﴾ [البقرة ٤٧] ٩- أو مبدلة من شيء من ذلك، نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى

أَطْطَافَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال ٧]. ونقل الحيدرة هذه المواضع بأسلوب يدل على

قدرته على الإيجاز وعلى فهمه واستيعابه فقال: "ومن الأحكام الواجبة أن كل

موضع صلح فيه الاسم والفعل تكسر فيه إن، مثل (إن زيدا قائم، لأنه يجوز أن

تقول: زيد قائم) وقام زيد فقد صلح في موضعها الاسم والفعل وقس على ذلك،

وكل موضع صلح فيه الاسم دون الفعل أو الفعل دون الاسم تفتح فيه (أن) مثل

لولا أن زيدا منطلق لكلمته، فهذا موضع يصلح فيه الاسم دون الفعل لأنك تقول:

لولا زيد منطلق لكلمتك....." (٣٨). وقال: "فأما قولهم إن تكسر في أربعة مواضع في

ابتداء الكلام وإذا كان في خبرها اللام وإذا كانت بعد القول أو جوابا للقسم وتفتح

في أربعة مواضع وتفتح في أربعة بعد لو ولولا وحرف الجر والفعل إذا لم يكن في

خبرها اللام فإن ذلك داخل تحت ما قدمت لك من الفرق بينها" (٣٩). وأشار

(٣٨) ينظر الحيدرة كشف المشكل ٣٥١/١

(٣٩) ينظر الحيدرة كشف المشكل ٣٥٣/١

الحيدرة إلى المتنوع فذكر ضرورة الالتزام بتلك القواعد وامتناع كسر همزة (إن) في موضع الفتح وفتحها في موضع الكسر وفصل في امتناع ذلك في (إن) و(أن) المخففة من الثقيلة فأشار إلى أنه يمتنع كسر المفتوحات وفتح المكسورات في التخفيف أيضاً^(٤٠) وذكر أربعة مواضع لكسر (إن) مخففة: ١- تكسر مخففة في الشرط مثل: إن تقم أقم ٢- في النفي بمعنى (ما) مثل: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك ٢٠] ٣- زائدة مثل: ﴿فِيمَا إِنْ مَكَّنَّكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف ٢٦] ٤- ملغاة ومعملة من الثقيلة، وذكر أن همزة (أن) تفتح مخففة في أربعة مواضع: ١- إذا كانت بمعنى (أي) للتفسير مثل: ﴿إِنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَى﴾ [ص ٦٠] وأكثر ما يكون في الأمر والنداء مثل ﴿إِنْ يَتَّبِعْتُمْ﴾ [الصافات ١٠٤] ٢- زائدة مثل: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف ٩٦] ٣- ناصبة للفعل مثل: أزيد أن تقوم، و﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِي بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة ٥٢] ٤- ومخففة من الثقيلة ملغاة ومعملة، فيمتنع كسر المفتوحات وفتح المكسورات في التخفيف أيضاً^(٤١). ويكون الحيدرة بذلك قد أكد أن من المتنوع لذاته المتعذر هو مخالفة هذه القواعد في كسر همزة إن وفتحها المثقلة والخفيفة في كسرها عند الفتح أو فتحها عند الكسر والملاحظ هنا أن الحيدرة لم يتطرق إلى مواضع الجواز التي يجوز فيها كسر وفتح همزة إن.

٥. من المتنوع: استئثار ضمير الشأن في الأحرف الناسخة

أوضح النحاة أن الأحرف المشبهة لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ، ولا تدخل على مبتدأ، لا يخرج عن الابتدائية، نحو (ما) التعجبية، ولا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير أي الوقوع في صدر الجملة كاسم الاستفهام، ويستثنى في هذه الحال، ضمير الشأن، فهو مما يجب تصديره، وعليه حملوا على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (إنَّ من أشدَّ النَّاس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون)^(٤٢) خلافاً للكسائي الذي ذهب إلى أن (من) زائدة، وغير الكسائي يُعرب

(٤٠) الحيدرة كشف المشكل ٣٥٩/١

(٤١) الحيدرة كشف المشكل ٣٦١/١

(٤٢) الحديث رواه البخاري في اللباس باب ٨٩ ومسلم في اللباس والزينة رقم ٩٨ عن ابن مسعود، وأحمد، روى

نحوه عن عائشة ٦/٢٢٥ رقم ٢٥٦١٩

(إنَّ) حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير شأن محذوف تقديره (إنه) (٤٣)، قال الحيدرة: "من المتنوع استثنى ضمير الشأن في الأحرف الناسخة إلا ضرورة للشاعر في مثل قول بعضهم: (خفيف)

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلَقَّ فيها جاذراً وضياء (٤٤)

معناه: أنه من يدخل الكنيسة، ومثله قول الآخر (طويل):

فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عني ما ارتو الماء مرتوي (٤٥)

تقديره فليت كفافاً كان خيرك، " (٤٦) والملاحظ هنا أن الحيدرة قصرَ ذلك على الضرورة الشعرية فقط وخالف ما ذهب إليه في غير الشعر، ف(إن) حرف مشبه بالفعل، واسمه ضمير الشأن المحذوف، و(من) اسم شرط في محل رفع مبتدأ، وجمله (الشرط والجواب) أو إحداهما: في محل رفع خبر المبتدأ، وجمله (المبتدأ والخبر): في محل رفع خبر (إن)، ومعلوم أنه لا يجوز إعراب (من) في محل نصب اسم (إن) لكون (من) اسم شرط يجب له التصدير كما أشار إلى ذلك محقق أوضح المسالك (٤٧).

٦. المتنوع ألا تعمل (لا) النافية للجنس في معرفة:

ما جعله الحيدرة (٤٨) هنا في باب (لا) ممتنعاً لذاته هو: أن (لا) التي لنفي الجنس لا تعمل في معرفة، فإن تلاها معرفة بطل عملها مثل قولنا: لا محمدٌ صائماً، لا زيدٌ في الدار ولا عمرو، قال الحيدرة: "وأما المتنوع فإنها لا تعمل في معرفة" (٤٩) قال سيبويه: "واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً، فأما قول الشاعر:

(٤٣) ينظر ابن مالك تسهيل الفوائد ص ٦٢ وناظر الجيش تمهيد القواعد ٣/ ١٣٠٧ وأبو حيان التذيل والتكميل

٥/ ٣٢ وابن هشام مغني اللبيب ٣٧٨ وابن عقيل شرح الألفية ١/ ٣٤٧

(٤٤) هذا البيت نسب للأخطل في شرح القصائد السبع الطوال ٥٥٥ وليس في ديوانه وهو من شواهد مغني

اللبيب ص ٦٥ وأوضح المسالك ١/ ٣١٤ وشرح ابن يعيش ٢/ ٣٣٧ وجمع الهوامع ١/ ٤٩٧

(٤٥) البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ينظر الأمالي لأبي علي القالي ١/ ٤٩٦، ٤/ ٣٩٠

(٤٦) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/ ٣٦٢

(٤٧) ينظر ابن هشام هامش أوضح المسالك ١/ ٣١٤ والصبان في الحاشية ١/ ٢٦٩

(٤٨) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/ ٣٦٤

(٤٩) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/ ٣٦٤

لا هيثم الليلة للمطّي (٥٠)

فإنه جعله نكرة كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين، وقال ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجات عند أبي حبيب نكدن ولا أمية بالبلاد (٥١)

وتقول: قضية ولا أبا حسن، تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا -رضي الله عنه- فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة، وإنما تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا) وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علياً وأنه قد غيب عنها، فإن قلت: إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه علي؟ فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل علي كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القضية، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غيب عنها، وإن جعلته نكرة ورفعته كما رفعت لا براح (٥٢)، فجائز (٥٣). قال المبرد: "تقول لا غلام لك ولا العباس، ولا غلام لك ولا زيد، ولا غلام لك وزيد، لم يجز أن يحمل زيد على لا ولكن ترفعه على الموضع: لأن لا وما عملت فيه في موضع رفع: لأن (لا) لا تعمل في معرفة" (٥٤) ونقل المبرد (٥٥) أن قولك لا زيد في الدار إنما هو جواب أزيد في الدار؟ وما أوجزه الحيدرة هنا أن من المتنوع لذاته أن تعمل (لا) النافية للجنس في معرفة هو الصحيح: لسببين: الأول: لأن

(٥٠) لا هيثم الليلة للمطّي، هذا بيت من الرجز المشطور، ولم أفق على قائله. و (هيثم) هو: هيثم بن الأشتر، وكان مشهوراً بين العرب بحسن الصوت في حدائه وبمعرفة البيداء. والشاهد فيه: (لا هيثم) حيث نصب (هيثم) ب (لا) وهو علم معرفة لتأوله بالنكرة؛ لأنه أراد: لا مثل هيثم. أو أنه لاشتهاره صار شائعاً كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى قبل دخول (لا) عليه، والبيت من شواهد الكتاب ٢/ ٢٩٦، والمقتضب ٤/ ٣٦٢، والأصول ١/ ٣٨٢، والمفصل ١٠٦، وأسرار العربية ٢٥٠، وشرح المفصل ٢/ ١٠٣، وشرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٠، وشرح الرضي ١/ ٢٦٠، والخزانة ٤/ ٥٧.

(٥١) والتقدير: ولا أمثال أمية في البلاد، والبيت من شواهد المقتضب ٤/ ٣٦٢ والأصول في النحو ١/ ٣٨٣ والمفصل للزخشي ص ٧٧، وابن يعيش ٢/ ١٠٢، والأغاني ١٢/ ٨٩ - ٩٠ ونسبه إلى فضالة بن شريك. (٥٢) أصله بيت شعر (من صد عن نيرانها... فأنا ابن قيس لا براح والبيت من كلام سعد بن مالك القيسي، وهو من شواهد سيويه ١/ ٥٨ وشرح الرضي ٢/ ١٦٩ والزمخشري في المفصل ص ٥٣ وشرح ابن يعيش ١/ ٢٦٩ والأشموني ١/ ٢٦٧ وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤ ومغني اللبيب ٣١٥

(٥٣) ينظر سيويه الكتاب ٢/ ٢٩٦

(٥٤) ينظر المبرد، المقتضب ٤/ ٣٧٩

(٥٥) ينظر المبرد، المقتضب ٤/ ٣٦٠

ذلك ما سار عليه النحاة من خلال كتبهم النحوية التي وقف الباحث عليها^(٥٦) الثاني: لأن ما ورد من الشواهد قابل للتأويل الجائز في اللغة، واختيار المعنى الأقرب أولى من التأويل البعيد.

٧. يمتنع أن تعمل (لا) النافية للجنس في: فعل، أو في نكرة قد عمل فيها غيرها:

أما امتناع عمل (لا) النافية للجنس فإنها لا تعمل في فعل مثل قولنا: لا يهملُ محمدٌ، أولاً محمدٌ يهملُ، فهنا (لا) نافية لا عمل لها في الفعل (يهملُ) في الجملة الأولى ولا عمل لها في الفعل (يهملُ) في الجملة الثانية، قال الحيدرة: "وأما الممتنع فإنها لا تعمل في معرفة ولا فعل"^(٥٧) مثل لا زيدٌ يقوم ولا يقوم زيدٌ. وكذلك يمتنع عمل (لا) النافية للجنس في نكرة قد عمل فيها غيرها فلا تعمل (لا) كما في قوله تعالى: ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾ [سورة ص ٥٩] قال الحيدرة في ذلك: "ولا تعمل في نكرة قد عمل فيها غيرها مثل ﴿لَا مَرْحَبًا بِهِمْ﴾" [ص ٥٩] ^(٥٨) وما أوجزه هنا الحيدرة هو الأصل؛ لأن المصدر (مرحبا) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره لا ترحب مرحبا، أو لا رحبتُ عليكم الأرض مرحبا، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره لا لقيت مرحبا، أو لا أتيت مرحبا فلم تعمل (لا) هنا في النكرة (مرحبا) لأن الفعل المحذوف المقدر قد عمل فيها كما أشار إلى ذلك النحاة ومعربو القرآن الكريم^(٥٩).

(٥٦) مثل سيبويه الكتاب ٢/ ٢٩٦ والمبرد، المقتضب ٤/ ٣٧٩ وابن مالك شرح التسهيل ٢/ ٥٤ وابن هشام أوضح المسالك ٢/ ٢٢٨ والأزهري شرح التصريح ١/ ٣٥٢ والصبان في الحاشية ٢/ ١٣١ والخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل ١/ ١٦٦ وابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٢٦٥ وناظر الجيش في تمهيد القواعد ١/ ٦٠٨ وابن الشجري في الأمالي ١/ ٣٦٥

(٥٧) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/ ٣٦٤

(٥٨) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/ ٣٦٤

(٥٩) ينظر معاني القرآن وإعرابه إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ) تحقيق: عبد الجليل عبده شليبي الناشر: عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ٤/ ٣٣٩ والنحاس إعراب القرآن ٣/ ٣١٦ وأبو حيان التذيل والتكميل ٥/ ٥٢٥ والحيدرة كشف المشكل في النحو ١/ ٣٦٤ والعكبري التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١١٠٥ وابن مالك شرح التسهيل ٢/ ٥٤ وناظر الجيش تمهيد القواعد ٣/ ١٤١٧ وهمع الهوامع ١/ ٥٢٦ والجدول في إعراب القرآن الكريم المؤلف: محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ) الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ ٢٣/ ١٣٥

٨. امتناع عمل (ظن) وأخواتها

المعلوم أن (ظن وأخواتها) تنصب اسماً صريحاً يجوز أن يبتدأ به فنقول: ظننت الطالب مجتهداً فإذا لم يتلها ذلك فلا تعمل، وقد أوجز الحيدرة^(٦٠) في باب الأفعال المتعدية المتنوع من أحكام ظن وأخواتها فذكر المواضع التي يمتنع فيها عمل ظن وأخواتها وهي:

أ. إذا وقع بعدها (إن) و(أن) كقولهم: أظننت أن زيدا لائقاً، وظننت أن زيدا قائم

ب. إذا وقع بعدها كلم الاستفهام مثل: علمت أزيد يقوم أم عمرو؟ وعلمت أبو من أنت؟ عند الإضافة إلى الاستفهام.

ج. إذا وقع بعدها لام الابتداء مثل: حسبت لزيد قائم.

د. إذا وقع بعدها (ما) النفي مثل: ظننت ما بكرٌ منطقاً.

هـ. إذا وقع بعدها (إن) بمعنى (ما) مثل: خلت إن زيدا إلا قائم.

وما أورده الحيدرة هنا يدخل كله في المتنوع لذاته، ويورد الباحث هنا ملاحظات: الأولى أن ما جعله الحيدرة ممنوعاً هو ما سماه النحاة تعليقاً^(٦١) وهو إبطال عمل ظن وأخواتها لفظاً لا محلاً وسببه هو أن يعترض بينها - بين هذا الفعل وبين معموليه - شيء من الحروف التي لها صدر الكلام: كـ: لام الابتداء، وما النافية وغير ذلك مما ذكرته آنفاً يأتي بعد الفعل القلبي مانعاً يمنعه من نصب مفعوليه، فتكون الجملة في محل نصب تسد مسدّهما الثانية: أضاف الحيدرة (إن) و(أن) مثل: ظننت أن زيدا قائم. الثالثة: لم يذكر الحيدرة هنا لام القسم من الحروف التي لها صدر الكلام مثل قولهم: علمت ليسافر خالد. ونقل الحيدرة أن من المتنوع أضداد الأحكام الواجبة كإلغاء ضربت وأعطيت وأعلمت وأخواتهن والاختصار على أحد كل مفعولين أصلهما الابتداء والخبر، ولا يجوز أن يقع موقع مفعول ضربت، ومفعول أعطيت، ومفعول أعلمت الأول إلا الاسم الصريح: لأنها مفعولات صريحة، وكذلك لا يجوز أن يقع مفعولاً أولاً لظننت وأخواتها، وثانياً لأعلمت وأخواتها إلا اسم يجوز أن يبتدأ به.

□

(٦٠) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/ ٤١٠-٤١١

(٦١) ينظر الرضي شرح الكافية ١/ ١٦٨ وشرح التصريح ١/ ٣٧٣ و تسهيل الفوائد ص ٧٢ و شرح التسهيل

٨٩/ ٢ و تمهيد القواعد ٣/ ١٤٨٦ و شرح قطر الندى ص ١٧٦

المبحث الثاني: المتنوع لذاته في باب المنصوبات

١. امتناع تثنية وجمع المفعول المطلق المؤكد أو المبين للنوع عند عدم اختلاف أنواعه

أشار الحيدرة إلى أن المصدر المؤكد للفعل والمبين للنوع يمتنع تثنيته وجمعه، بل نقول: زيد ضرب ضرباً، والزيدان ضرباً ضرباً، والزيدون ضربوا ضرباً شديداً، وعلل ذلك فقال: "وإنما امتنع ذلك لأن التثنية والجمع من خواص الأسماء الصريحة، والمصدر حدث والحدث فعل في الحقيقة فلا يشارك الاسم في أخص علاماته" (٦٢). واستثنى الحيدرة جواز تثنية وجمع المفعول المطلق عندما يوضع اسماً للأشياء المختلفة فلا يكون عاملاً في غيره فقال: "إلا أن يوضع المصدر اسماً للأشياء المختلفة فيتعزى عن أن يكون عاملاً في غيره فحينئذ يجوز تثنيته وجمعه، كالعلوم والحلوم والعقول والأشغال والأعمال، ومتى جاء المصدر عدداً للمرات تُثني وُجِّع؛ لأنه قد ازداد تمكناً في الاسم لمضارعه لأسماء الأجناس، ألا ترى أن ضربة وضربات مثل ثمرة وثمرات، ومن هذا النوع قولهم: هذا ذيك أي: هذا بعد هذا ودواليك ولييك وسعديك وحنانيك، قال طرفة:

أبا مُنذرٍ أفنيتَ فاشتبق بعضنا حنانيك بعضُ الشر أهونُ من بعضٍ (٦٣) (٦٤)

وقد أشار إلى ذلك أبو حيان في جواز جمع المفعول المطلق المؤكد لعامله عند إرادة تفريق الجنس، واختلاف أنواعه، كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب ١٠] وكقوله: ﴿أَضَعْتُ أَحْلَمَ﴾ [يوسف ٤٤] (٦٥). وعلل ذلك ابن عقيل فقال: "يجب إفراده وذلك لأنه بمثابة تكرار الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع (٦٦)

٢. يمتنع أن يعمل المصدر وهو محذوف:

أوجز الحيدرة أن المصدر يمتنع أن يعمل عملاً وهو محذوف فلو قلت في إعماله محذوفاً: ضربُ زيدٍ عمرًا يعجبني، وخالدٍ بكرًا على تقدير وضرب خالدٍ بكرًا لم يجز وعلل الحيدرة امتناع عمل المصدر وهو محذوف لأنه من صريح الأسماء وليس له قوة الفعل (٦٧).

(٦٢) ينظر الحيدرة كشف المشكل ٤٣٢/١

(٦٣) البيت في الكتاب ٣٤٨/١ والمقتضب ٢٢٤/٣ وتاج العروس ٤٦١/٣٤ وشرح ابن يعيش ١٥٩/١

(٦٤) الحيدرة كشف المشكل ٤٣٢/١، ٤٣٣،

(٦٥) الحيدرة كشف المشكل ٤٣٢/١، ٤٣٣،

(٦٦) ينظر ابن عقيل ١٧٤/١

(٦٧) السابق ص ١١٩

قال الأزهري: "المصدر لا يعمل محذوفاً عند المحققين، وإن كان بعضهم نقله عن سيبويه" (٦٨). وما ذهب إليه الحيدرة هنا من امتناع عمل المصدر وهو محذوف يتفق مع القواعد النحوية العامة إذ إن المصدر محذوف غير موجود فكيف يعمل لفظ المصدر وهو محذوف غير متوافر في التركيب، علاوة على أن المصدر ليس بقوة الفعل، فلو قلنا: ما بك ومحمداً أن (محمداً) منصوب بمصدر محذوف تقديره ومجالستك لا يجوز؛ لأن تقدير الفعل أقوى من تقدير المصدر ومصاحبه

٣. ويمتنع أن يفصل بين المصدر ومعموله بشيء

من المتنوع الفصل بين المصدر ومعموله بشيء، فلو قلت في الفصل: ضرب زيد معجب لي عمراً، لم يجز ذلك، وعلل الحيدرة بأنه لم يفصل بينه وبين معموله لأنه من صلتته، والصلة بعض الموصول (٦٩). وما ذهب إليه الحيدرة من امتناع هنا هو الصحيح وقد أشار السيوطي أن في قولهم: (شربك ملتوتا السويق) قولين أحدهما المنع وعليه الكسائي وهشام والفراء (٧٠) وقال أبو حيان: "وحكي الجواز عن البصريين ولعله لا يصح فإنه مُشكَل لأن فيه الفصل بين المصدر ومعموله بخلاف تقدمها فليس فيه ذلك" (٧١)

٤. يمتنع تقديم معمول المصدر عليه:

أشار الحيدرة أنه يمتنع تقديم معمول المصدر عليه فلو قلت: عمراً ضرب زيد يعجبني لم يجز أيضاً، وعلل ذلك بأنه لم يتقدم معموله عليه لأنه غير متصرف في نفسه فأحرى أن لا يتصرف في معموله (٧٢). وأما المبرد فقد فصل مسألة تقديم معمول المصدر عليه، فذهب إلى أنه إذا كان المصدر في معنى (أن) والفعل امتنع تقديم معموله عليه، وإن لم يكن في معنى (أن) والفعل، جاز تقديم معموله عليه قال: "ومثل ذلك من المصادر أعجبني اليوم ضرب زيدا عمراً إن جعلت اليوم نصباً بأعجبني فهو جيد وإن نصبته بالضرب كان محالاً وذلك لأن الضرب في

(٦٨) الأزهري شرح التصريح ٢/ ١٨٤

(٦٩) الحيدرة كشف المشكل ١/ ٤٣٢

(٧٠) ينظر السيوطي مع الهوامع ١/ ٣٩٩

(٧١) أبو حيان التذيل والتكميل ٣/ ٣٠٩

(٧٢) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/ ٤٤٠، ٤٤١

معنى (أَنْ فَعَلَ) وَ(أَنْ يَفْعَلَ) فمحال أَنْ ينصب ما قبله لأنَّ مَا بعده فِي صلته ولا يَعْمَل إِلَّا فِيمَا كَانَ مِنْ تَمَامِهِ فَيَصِيرُ بعض الاسم ولا يقدم بعض الاسم على أوله فَإِنْ لم يكن في معنى أَنْ وصلتها أعملته عمل الفعل إِذْ كان نكرة مثله فَقَدِمَتْ فِيهِ وأُخِرَتْ وَذَلِكَ قَوْلُكَ ضَرْبًا زَيْدًا وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ زَيْدًا ضَرْبًا لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي معنى أَنْ، إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ فَقَوْلُكَ ضَرْبًا زَيْدًا يَنْتَصِبُ بِالْأَمْرِ كَأَنَّكَ قُلْتَ اضْرِبْ إِلَّا أَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفَعْلِ لما حذفته، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ سَقِيَا بِمَنْزِلَةِ سَقَاكَ اللَّهُ وَمَرْحَبًا بِدَلٍ مِنْ قَوْلِكَ رَحَبَتْ بِلَادُكَ فَعَلَى هَذَا يُجْرِي مَا وَصَفْتَ لَكَ فِي الإِعْمَالِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ" (٧٣). قال ابن يعيش: "قد تقدّم القول: إن المصدر موصول، ومعموله من صلته من حيث كان المصدر مقدّرًا بـ(أَنْ) والفعل، و(أَنْ) موصولة كـ(الذي)؛ فلذلك لا يتقدّم عليه ما كان من صلته، لأنه من تَمَامِهِ، بمنزلة الياء والذال من (زيد)" (٧٤). ويظهر أن امتناع تقديم معمول المصدر عليه إِذَا كان بمعنى (أَنْ) والفعل هو الأرجح لقوة الحجة عليه كما ورد ذلك آنفاً في قول المبرد وابن يعيش.

٥. يمتنع أن يتضمن المصدر الضمير:

أوضح الحيدرة أن المتنوع أن يتضمن المصدر الضمير فلو قلت الضربُ عمرًا على أن تجعل فاعل الضرب مُضْمَرًا لم يجز، فإن رفعت عمرًا، وجعلت المصدر من فعل لم يسم فاعله وكان المعنى معلومًا جاز نحو: الضربُ عمرو ويعجبني، وضربُ عمرو ويعجبني (٧٥). وعلل الحيدرة امتناع تضمن الضمير؛ لأنه جامد، وإنما تضمن الضمير اسم الفاعل لا بل الاشتغال، وتضمنه الحروف والظروف والأخبار والصفات، والأحوال لأجل النيابة عن الفعل، والنائب في حكم المنوب عنه. (٧٦)، وعلل الحيدرة تعليلًا عامًا لكل ما أورده ممتنعًا في المصدر بأن امتناع المصدر عن الأمور المذكورة آنفاً هو وجه نقصانه عن الفعل. (٧٧)

(٧٣) المبرد في المقتضب ١٥٧/٤

(٧٤) ابن يعيش شرح المفصل ٨٢/٤

(٧٥) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/٤٤٠

(٧٦) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/٤٤١

(٧٧) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/٤٤٠

٦. المتنوع حذف اللام مع الاسم غير المصدر مثل (جئتُك لزيد) أي ابتغاء زيد

يشترط النحاة للمفعول له أن يكون مصدراً قلبياً يتحد مع الفعل في الفاعل والزمن فنقول: أعبد الله رغبة في الثواب فإذا قلت: لا مني لكرهي له لا ينصب المصدر (كره) لأن الذي لام غير الذي كره فلم يتحد الفاعل، ولو قلت: سافرت للتعلم، فلا ينصب المصدر هنا (التعلم)؛ لأن زمن التعلم بعد زمن السفر، فإن فقد شيء من هذه الشروط، لم يحسن انتصابه، ولم يكن بُد من اللام، فلا نقول: (جئتُك زيداً) وإنما نقول: (جئتُك لزيد).^(٧٨) ونقل الحيدرة في باب (المفعول من أجله) أن من المتنوع حذف اللام مع الاسم غير المصدر مثل قولنا: (جئتُك لزيد) والتقدير: جئتُك ابتغاء زيد أو طلباً لزيد، أو مصدر فعل المفعول، وعلل الحيدرة ذلك المتنوع بتعليين:

ـ الأول: أن الموضع للمصدر واللام دليل عليه ولا يجوز سقوطه وسقوط الدليل عليه
ـ الثاني: بناء هذا الفعل لما لم يسم فاعله غير جائز فلو قلت: جيء بزيد قضاء حقه أو قصد طمعا في بره لم يجوز؛ لأنه لا يقع عذراً لفعل فاعل معروف، ومتى أعملته في مفعول أو مفعولين أو أكثر لم يجوز تقديم شيء من معموله عليه لأنها هي صلته والصلة لا تتقدم الموصول.^(٧٩)

٧. امتناع تقديم المفعول معه على عامله

المعلوم في ترتيب الجملة العربية في باب المفعول معه أن الفعل يأتي أولاً ثم الفاعل ثم المفعول معه فنقول: سافر محمد والطريق، فإذا تغير هذا الترتيب فإن للنحاة فيه أقوالاً على النحو الآتي:

١- امتناع تقديم المفعول معه على الفعل وهذا الامتناع فيه اتفاق وإجماع كما نقل ذلك بعضهم.^(٨٠) ٢- امتناع تقديم المفعول معه على الفعل والفاعل وهو مذهب الجمهور^(٨١) فيمتنع

(٧٨) ينظر الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: د. عوض بن حمد

القوزي ١٨١/١ وابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي ابن أبي السرايا شرح المفصل للزنجشري ١/٤٥١

(٧٩) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/٤٤٧

(٨٠) ينظر ابن السراج الأصول في النحو ١/٢١١ وابن الصائغ اللمحة في شرح الملح ١/٣٧٢ وأبو حيان

ارتشاف الضرب ٣/١٤٨٥ وناظر الجيش تمهيد القواعد ٤/١٧١٨ والأزهري شرح التصريح ١/٥٣١-

٥٣٢ والسيوطي مع الهوامع ٢/١٧٨

(٨١) ينظر ابن الأثير البديع في علم العربية ١/١٧٦ وابن الصائغ اللمحة في شرح الملح محمد بن حسن بن

سباج بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ) تحقيق:

تقديم المفعول معه على عامله الفعل وعلى الفاعل كقولك: والطريقَ سافرَ المسافرُ، وسافرَ الطريقَ المسافرُ، أو كقولهم والخشبة استوى الماءُ واستوى والخشبة الماءُ.

٣- ذهب ابن جني مع رأي النحاة القائل بامتناع تقديم المفعول معه على الفعل فلا يجوز عنده تقديم المفعول معه على الفعل مثل (والطيالسة جاءَ البردُ) (٨٢) وجوز ابن جني تقديم المفعول معه على الفاعل فيجوز عنده تقديم المفعول معه على الفاعل كقولهم: (جاءَ والطيالسةَ البردُ) (٨٣) محتجا بما ورد في قول الشاعر:

جمعتَ وفحشا غيبة ونميمة ثلاثَ خصالَ لستَ عنها بمرعٍ (٨٤)

والأصل جمعتَ غيبة وفحشا.

٤- انفرد الرضي برأي فجوز تقدم المفعول معه على عامله المتأخر عن الفاعل فقال: "وأنا لا أرى منعا من تقدم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب، فإن ذلك مع واو العطف الذي هو الأصل جائز نحو: زيدا وعمرا لقيت" (٨٥) وأشار إلى ذلك الصبان فقال: "وفيه أن الرضي جَوَّزَ تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو إياك والنيل سرت" (٨٦) وذكر الحيدرة في باب (المفعول معه) من المتنوع أن المفعول معه لا يتقدم على العامل وعلل ذلك بأن أصله العطف والعطف لا يتقدم على المعطوف عليه، فلو قلت: وزيدا وجاء عمرو لم يجوز، قال الحيدرة: "والمتنوع: أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل للعلة التي قدمنا، ولا يجوز أن يعمل فيه ما يعمل بمعنى الفعل نحو المبهات الظروف والحروف إذا تعلق بالمحذوف، فلو قلت: هذا زيد وعمرا، وزيد في الدار وعمرا، أو زيد أمامك وعمرا لم يجوز" (٨٧) ويظهر للباحث

=

إبراهيم بن سالم الصاعدي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م / ١ / ٣٧٢ وينظر ناظر الجيش تمهيد القواعد ٤ / ١٧١٨

(٨٢) ينظر الخصائص ٢ / ٣٨٣

(٨٣) ينظر ابن جني أبو الفتح عثمان الخصائص الناشر: عالم الكتب، بيروت تحقيق: محمد علي النجار ٢ / ٣٨٣

(٨٤) البيت من الطويل وهو ليزيد بن الحكم بن أبي العاص وهو في: الخصائص ٢ / ٣٨٣، والتذييل

(٣ / ٤٥٦، ٤٥٧)، وأمالي القالي (١ / ١٨)،، والتصريح (١ / ٣٤٤)، والأشموقي (٢ / ١٣٧)، والعيني

(٣ / ٨٦)، والخزانة (١ / ٤٩٥)، والهمع (١ / ٢٢٠)، وشرح الألفية لابن الناظم (ص ١١١)

(٨٥) الرضي شرح الكافية ١ / ٥٢٥

(٨٦) الصبان الحاشية ٢ / ٢٠١

(٨٧) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١ / ٤٥٧

هنا أن ما ذهب إليه الرضي يقصد به في حالة ما يكون الفاعل (المصاحب) ضمير متصل بالفاعل متأخرًا عنه كما مثل له بقوله (زيدا وعمرا لقيت) يدل على ذلك ما نقله الرضي في رفضه لرأي ابن جني في تجويزه تقديم المفعول معه على الفاعل حيث قال الرضي: "والأولى المنع؛ رعاية لأصل الواو، والشعر ضرورة" (٨٨). وما ذهب إليه الرضي في تأكيد رأي الجمهور بامتناع تقديم المفعول معه على العامل حيث قال "لما ذكرنا أن المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقاً" (٨٩). ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الحيدرة من الامتناع أولى لما يأتي:

- أ. لما أشار إليه الحيدرة من تعليقات ذكرتها آنفاً
- ب. ما أورده ابن جني من احتجاج بالشعر فالشعر ضرورة يؤكد ذلك ما ذهب إليه الجمهور أن الواو في (وفحشا) هي واو العطف، وأن (فُحشًا) معطوف على (نميمة)؛ لكن الشاعر اضطّر إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه؛ والتقدير: جمعت غيبةً ونميمةً وفُحشًا، كما أشار إلى ذلك بعضهم. (٩٠)
- ج. الأولى المنع رعاية لأصل الواو والشعر ضرورة كما أشار إلى ذلك عبد القادر البغدادي. (٩١)

د. ما أشار إليه تمام حسان أنه يستفاد من واو المعية من التفريق بين المفعول به الذي تدل عليه أساسًا قرينه التعدية، وبين المفعول معه وهو تدل عليه أساسًا قرينتان: إحداهما المعية والأخرى الواو ليتضح الفرق بين الجملتين الآتيتين: فهتم الشرح في مقابل فهتم والشرح (٩٢) وما أشار إليه تمام حسان هنا يظهر أكثر عند عدم تقديم المفعول معه على عامله لأن رتبة الكلمات قرينه مهمة تفيد في تحديد المعنى المقصود في الجمل. والملاحظ أن الكتب النحوية التي نقلت اتفاق وإجماع النحاة لم تلتفت إلى ما ذهب إليه ابن جني والرضي ويبدو لي أن سبب ذلك هو ضعف رأيها

(٨٨) الرضي شرح الكافية ١/ ٥١٨

(٨٩) الرضي شرح الكافية ١/ ٥٢٥

(٩٠) ينظر هامش الملحّة في شرح الملحّة ١/ ٣٧٣

(٩١) ينظر البغدادي عبد القادر خزّانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى:

١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الرابعة،

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ٣/ ١٣٠

(٩٢) ينظر تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٢٥

وعدم قوته مما جعل النحاة لا يكثرثون به ومنهم الحيدرة الذي لم يشر إلى ما ذهب إليه ابن جني من جواز ذلك التقديم رغم شهرته وكأنه غير مقتنع بما ذهب إليه.

٨. امتناع تقديم الحال على عامله المتضمن معنى الفعل كقولهم: واقفا هذا محمد

المشهور عند النحاة أن العَامِلَ في الْحَالِ إذا كان فعلاً متصرفاً جَارَ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَيْهِ تقول: (أقبل محمد مسرعاً وأقبل مسرعاً محمدٌ ومسرّعاً أقبل محمدٌ): لأن (أقبل) فعل متصرف (٩٣). وأما إذا كَانَ الْعَامِلُ معنى فعل وليس فعلاً متصرفاً أي لم يكن فعلاً حقيقةً، بل متضمن معناه، كأسماء الإشارة وحروف التمني، والتشبيه والتنبيه والظرف والجار والمجرور، لم يَجِزْ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ كَقَوْلِكَ: (المَالُ لَكَ خَالِصاً) فَلَوْ قُلْتَ: خَالِصاً الْمَالُ لَكَ، لم يَجِزْ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ بِمَلْفُوظٍ بِهِ وَإِنَّمَا اللَّامُ بِتَأْوِيلِ الْفِعْلِ، لِأَنَّمَا تَفِيدُ الْمُلْكَ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامِلُ ضَعِيفاً لم يَجِزْ تَصْرِيفُهُ، (٩٤) وكقولك: هذا محمد مسرعاً يمتنع قولك: مسرعاً هذا محمد لأن اسم الإشارة غير متصرف. (٩٥) وفصل ذلك الحيدرة فقال: "وأما المتنوع فإنه متى كان في العامل في الحال معنى فعل لم يَجِزْ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ؛ لأنه غير متصرف، وإذا لم يتصرف في نفسه فأحرى أن لا يتصرف في معموله وذلك مثل قولك: هذا زيد واقفاً، وهذا واقفاً زيد، فهذان وجهان جائزان، فإن اعتقدت أن العامل في الحال ما في (ها) من معنى التنبيه جاز وجه ثالث وهو قولك: ها واقفاً ذا زيد، فأما واقفاً هذا زيد فممتنع" (٩٦). ويتضح التعليل من نص الحيدرة السابق أنه لم يَجِزْ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى الْعَامِلِ لأنه غير متصرف، وأنه إذا لم يتصرف في نفسه فأحرى أن لا يتصرف في معموله. ويكون الحيدرة بذلك قد تبع مذهب سيبويه القائل: "واعلم أنه لا يقال قائماً فيها رجلٌ. فإن قال قائل: أجعله بمنزلة راكباً مرزوقاً، وراكباً مر الرجل، قيل له: فإنه مثله في القياس، لأن (فيها) بمنزلة مر، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل. فأجره كما أجرته العرب واستحسنن" (٩٧). ولا يوجد مخالف لذلك من النحاة - حسب علم الباحث - حتى السهيلي

(٩٣) ينظر ابن الوراق علل النحو ص ٣٧٢ وابن جني في اللمع في العربية ص ٦٢

(٩٤) ينظر ابن الوراق علل النحو ص ٣٧٢

(٩٥) ينظر الصبان الحاشية ١٧٨/٢

(٩٦) الحيدرة كشف المشكل في النحو ١/ ٤٨٠

(٩٧) ينظر سيبويه الكتاب ١/ ٢٠٥

الذي خالف البصريين والكوفيين في تقدير فعل في جملة (هذا زيد قائماً) تقديره (انظر) ولكنه لا يميز تقديم الحال؛ لأن العامل المعنوي عنده لا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي. (٩٨)

٩. المتنوع تقديم التمييز على المميز سواء أكان العامل متصرفاً أم غير متصرف

المشهور أن النحويين (٩٩) أجمعوا على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً، فإن كان الفعل متصرفاً مثل طاب زيد نفساً، ففيه خلاف، ذهب إلى المنع سيبويه (١٠٠)، وذهب إلى الجواز الكسائي والمازني والمبرد (١٠١) وتبعهم ابن مالك (١٠٢).

وأشار الحيدرة إلى أن من الواجب أن يكون التمييز متأخراً عن المميز لأنه تفسير له والتفسير لا يتقدم المفسر وأن تتم به الفائدة. (١٠٣). ونقل الحيدرة أن من المتنوع في النحو تقديم التمييز على المميز سواء كان العامل فعلاً متصرفاً أم غير متصرف وأشار إلى ما جوزه بعض النحاة من جواز تقديم التمييز إذا كان العامل متصرفاً وأردف أن التمييز لا يتقدم على المميز سواء كان العامل متصرفاً أم ليس متصرفاً معللاً ذلك بقوله: "وأما المتنوع فإنه لا يجوز تقديم التمييز على المميز عند أحد من النحويين إلا بالذي يقع بعد الفعل، فمنهم من يميز تقديم التمييز عليه، ويتعلق بتصرف العامل وحجته قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب (١٠٤)

فقدم (نفساً) على (تطيب) وهو تمييز، والصحيح أنه لا يجوز لليلة المتقدمة وهي أن التفسير لا يتقدم المفسر والبيت شاذ لم يُسمع غيره، ولا يصح الاحتجاج به وهو أيضاً يروى (طويل):

وما كان نفسي بالفراق تطيب (١٠٥)

(٩٨) ينظر السهيلي نتائج الفكر ص ١٨٠

(٩٩) ابن مالك شرح التسهيل ٣٨٩/٢

(١٠٠) ينظر سيبويه الكتاب ٢٠٥/١

(١٠١) ينظر المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المقترض تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة الناشر: عالم الكتب. - بيروت ٣/٣٦ وابن الأنباري في الإنصاف ٢/٦٨٢ وابن الوراق في علل

النحو ص ٣٩٣. وابن مالك في شرح التسهيل ٢/٣٨٩

(١٠٢) ينظر شرح التسهيل ١/٣٨٩

(١٠٣) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/٤٩٢

(١٠٤) البيت للمخيل السعدي انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/١٣٢٩

(١٠٥) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/٤٩٣

أي ما كان الشأن نفسي بالفراق تطيب" (١٠٦)

ويرى الباحث أن الحق مع الحيدرة فيما ذهب إليه في هذا الامتناع لما يأتي:

الأول: لما ذكره من علة في تعليقه أن البيت شاذ لم يسمع غيره، الثاني: تعدد رواية البيت كما أشار إلى ذلك الحيدرة، وما نقله أبو البركات الأنباري أن الرواية الصحيحة فيه: وما كان نفسي بالفراق تطيب (١٠٧)، الثالث: لما نقله أبو البركات الأنباري أنه وإن صحت رواية (وما كان نفسا بالفراق تطيب) فإن نصب (نفسا) يكون بفعل مقدر كأنه قال: أعني نفسا (١٠٨)، الرابع: ما هو مشهور عند النحاة أن ما يجوز في الشعر ضرورة قد لا يجوز في غيره، الخامس: ما علله أبو علي القيسي من منع سبويه أن يتقدم التمييز وإن كان العامل فعلا لأنه منقول عن الفاعل والفاعل لا يتقدم على فعله وذلك أن قولك: تفقأت شحما معناه: تفقأ شحمي، وتصببت عرقا: تصبب عرقي واشتعل الرأس شيئا: اشتعل شيب الرأس (١٠٩)، السادس: أن ما علله الحيدرة أن التمييز تفسير والتفسير لا يتقدم المفسر وأن تتم به الفائدة علاوة على أن ما ذهب إليه الحيدرة يتفق مع الذوق اللغوي العام الذي تتم به الفائدة في تركيب جملة التمييز فقولنا: (ازدادت المدينة جمالا) أفضل من قولنا (جمالا ازدادت المدينة) فإذا أردنا تقديم الجمال فالأفضل أن نلفظها جملة اسمية فنقول: (جمال المدينة متزايد).

المبحث الثالث: المتنوع في باب المشتقات

١. من المتنوع أن يعمل اسم الفاعل عملا وهو محذوف

المشهور أن الفعل يعمل وهو محذوف كقولنا: شكرا: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أشكرك شكرا وغير ذلك من الحالات التي يعمل بها الفعل محذوفا، ولم يقس الحيدرة اسم الفاعل على الفعل في عمله محذوفا، وجعل من المتنوع عمل اسم الفاعل محذوفا حيث قال: "وأما المتنوع فإن اسم الفاعل لا يعمل عملا وهو محذوف خلافا للفعل" (١١٠). وجاء بعده ابن يعيش وجوز أن يعمل اسم الفاعل محذوفا فقال عن اسم الفاعل: "وينبغي أن يكون إعماله

(١٠٦) ينظر الحيدرة كشف المشكل ٤٩٣/١

(١٠٧) ينظر أبو البركات الأنباري أسرار العربية ص ١٥٢ والحيدرة كشف المشكل ٤٩٣/١

(١٠٨) ينظر أبو البركات الأنباري أسرار العربية ص ١٥٢

(١٠٩) ينظر أبو علي القيسي إيضاح شواهد الإيضاح ٢٥١/١

(١١٠) ينظر الحيدرة كشف المشكل ٤١٨/١

مضمراً في نحو قولك: (أزیداً أنت ضاربُهُ) لما اشتغل اسم الفاعل عن مفعوله الذي هو (زيد) بضميره، لم يعمل فيه، وكان العامل مقدراً دَلَّ عليه الظاهر، كأنك قلت: (أضاربُ زيداً أنت ضاربُهُ) ومثله (أعمرّاً أنت مكرمٌ أخاه) والتقدير: (أمكرمٌ عمراً أنت مكرمٌ أخاه) (١١١) ونقل أبو البقاء الحنفي في معرض مقارنته بين اسم الفاعل والصفة المشبهة أن اسم الفاعل لا يُخالف فعله في العمل، والصفة المشبهة تخالفه فيه، لأنّها تنصب مع قُصور فعلها ويجوز حذف اسم الفاعل وإبقاء معموله والصفة المشبهة لا تعمل محذوفة (١١٢) وأشار بعض المحدثين إلى جواز إعمال اسم الفاعل - أحياناً - وهو محذوف مثل: أعلياً أنت مساعده، فقد اشتغل اسم الفاعل المذكور بضمير الاسم السابق، واستغنى بنصبه عن نصب الاسم السابق، فلم يبق إلا أن يكون الناصب للاسم السابق عاملاً آخر، محذوفاً، يفسره المذكور على الوجه المعروف في باب: (الاشتغال) والتقدير: أُمساعد عليّاً أنت مساعده، ومثله أيضاً: أعلياً أنت مساعد أخاه، والتقدير: أُمساعد عليّاً أنت مساعد أخاه. (١١٣)، وأشار يوسف البقاعي إلى جواز إعمال اسم الفاعل وهو محذوف فيجوز أن نقول: أنت ضارب اللصّ والخائن (١١٤).

وما ذهب إليه الحيدرة في امتناع عمل اسم الفاعل محذوفاً هو الأقرب إلى الصواب في نظر الباحث للأسباب الآتية:

- أ. لما فيه من سير وفقاً للقواعد اللغوية العامة لأن اسم الفاعل وإن كان مذكوراً فقد اشترطوا أنه لا يعمل إلا معتمداً على غيره بما يقويه في العمل والأولى إذا كان محذوفاً فهو أضعف في العمل فلا يعمل.
- ب. أن هناك من ذهب إلى أن العامل في اسم الفاعل ليس هو وإنما العامل فعل مقدر منه لأن الاسم لا يعمل بالاسم حَكَاهُ ابن مالك في التسهيل (١١٥)
- ج. أن من نقل أنه يعمل محذوفاً فقد أشار إلى أن ذلك أحياناً عند الاشتغال فقط ومثل له بقولهم: (أعمرّاً أنت مكرمٌ أخاه) مقدراً اسم فاعل محذوفاً يقدره الموجود قياساً

(١١١) ابن يعيش شرح المفصل ٨٦/٤

(١١٢) ينظر أبو البقاء الحنفي أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي الكليات معجم في المصطلحات

والفروق ص ٨٩

(١١٣) ينظر حسن عباس النحو الوافي ٣/ ٢٦٤

(١١٤) ينظر هامش أوضح المسالك ٣/ ٢٢١

(١١٥) ينظر ابن مالك التسهيل الفوائد ص ١٣٧

على الفعل فقط، وما المانع من تقدير فعل بدلا من اسم الفاعل والتقدير: أكرم عمرا وأنت مكرم أخاه، فتقدير فعل أقوى من تقدير اسم فاعل.

٢. المتنوع أن يعمل اسم الفاعل عملاً إذا كان بمعنى المضي

نقل الحيدرة أن من المتنوع أن يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي فقال: "وأما المتنوع فإن اسم الفاعل لا يعمل عملاً وهو محذوف خلافاً للفعل، ولا يعمل إذا كان بمعنى المضي، بل يكون مضافاً كسائر الأسماء، مثل: هذا ضاربٌ زيدٍ أمس، ولو قلت: ضاربٌ زيداً أمس، لم يجوز إلا على مذهب الكسائي، وهو غير مستقيم (١١٦) وعلل ذلك الحيدرة (١١٧) أن اسم الفاعل إنما عمل لمضارعة المستقبل، وليس بينه وبين الماضي مضارعة، فكما مُنِعَ الماضي الإعراب لعدم المضارعة، فكذلك يمنع اسم الفاعل بمعنى المضي، وما ذهب إليه الحيدرة في هذه المسألة هو رأي البصريين

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الحيدرة في هذا المنع والتعليل هو الرأي الصواب فقد كان الحيدرة محققاً في مناقشته (١١٨) لما احتج به الكسائي:

أ- في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ [الأنعام ٩٦] زاعماً أن الليل في موضع نصب بـ(جاعل)، وجاعل بمعنى المضي، وقد عطف عليه الشمس والقمر منصوبين وليس الأمر كذلك عند سائر النحويين، بل نصب الشمس والقمر بفعل محذوف تقديره وجعل الشمس والقمر.

ب- أشار الحيدرة إلى أن ما احتج به الكسائي في قوله تعالى ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ ذُرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف ١٨] تأوله العلماء أنه ليس بماض وإنما هو حكاية لحال الكلب عند وقوع الأمر: لأن الواو في قوله ﴿وَكَلَّبَهُمْ بَسِطَ﴾ واو حال والتقدير: نقلبهم ذات اليمين وذات الشمال في حال بسط كلبهم ذراعيه، وزعموا أن معنى القصة الدوام والدائم هو فعل الحال، واسم الفاعل بمعنى الحال عامل، وحجته في هذا الموضع أقوى منها في الآية الأولى. (١١٩)

(١١٦) ينظر السابق ١/ ٤١٨

(١١٧) ينظر نفسه ١/ ٤١٨

(١١٨) ينظر نفسه ١/ ٤١٨

(١١٩) ينظر نفسه ١/ ٤١٨

٣. من المتنوع أن اسم الفاعل لا يعمل أو يعتمد على غيره:

ذكر النحاة (١٢٠) أن اسم الفاعل إذا كان محلياً بأل عمل مطلقاً، أي أنه يعمل، سواء أكان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره، وسواء أكان معتمداً على شيء، أم لم يكن معتمداً على شيء، مثل: (حَضَرَ الْمُكْرِمُ أَخَاكَ أَمْسٍ أَوْ الْآنَ أَوْ غَدًا) فيعمل اسم الفاعل مطلقاً، وإن لم يكن موصولاً بأل فلا يعمل إلا بالاعتماد على غيره، وأجاز الكوفيون والأخفش (١٢١) عمل اسم الفاعل بلا اعتماد ومن ثم أجازوا قائم الزيدان و: قائم الزيدون، فـ(قائم) مبتدأ، وما بعده فاعل به (١٢٢)، وتبع الحيدرة مذهب أكثر النحاة أن اسم الفاعل لا يعمل إلا باعتماد (أي بالاعتماد على كلام قبله) وأن اعتماد اسم الفاعل يكون على أحد أربعة أشياء وهي:

١- المبتدأ، مثل هذا ضارب زيداً ٢- والموصوف مثل مررت برجل ضارب عمراً ٣- وصاحب الحال مثل: مررت بزيد ضارباً عمراً ٤- والاستفهام مثل: أضراب أخوك عمراً (١٢٣)، ويرى الباحث أن مذهب الامتناع الذي ذهب إليه الحيدرة هو الصواب لما علله النحاة أن الاعتماد على النفي والاستفهام يقوّي في الاسم جانب الفعلية، وهذا ظاهر، وأما الاعتماد على صاحب فلان الوصف لا يكون إلا بالمشق، أو بما هو في حكمه وكذلك الحال أيضاً لا يكون إلا بما هو كذلك، وأما الخبر فلأن المشتق منه يعامل معاملة الفعل بدليل تحمله للضمير كما أشار إلى ذلك ناظر الجيش (١٢٤).

٤. من المتنوع أن الصفة المشبهة لا تعمل أو تعتمد:

قد أشرت سابقاً فيما ذهب إليه النحاة أن اسم الفاعل المجرد من (أل) أنه لا يعمل إلا باعتناء على المبتدأ، أو الموصوف، أو صاحب الحال، أو يكون مسبوقاً بحرف نفي أو استفهام، ونقل الحيدرة مثل ذلك في الصفة المشبهة أي أنها لا تعمل إلا باعتناء فقال: "وأما المتنوع فإن

(١٢٠) ينظر ابن يعيش شرح المفصل ٩٩/٤ وأبو حيان في التذييل والتكميل ٣٥/١١ وناظر الجيش تمهيد

القواعد ٢٧٣٥/٦ وابن هشام أوضح المسالك ١٨١/٣ والأشموني شرح الألفية ٤١٣/٢

(١٢١) ينظر الرضي في شرح الكافية ١٢/٣

(١٢٢) ينظر أبو حيان التذييل والتكميل ٨٠٠/٤ ومنهج السالك ص ٣٢٧

(١٢٣) ينظر الحيدرة كشف المشكل ٤٢٠/١

(١٢٤) ينظر ناظر الجيش تمهيد القواعد ٢٧٣٥/٦

الصفة المشبهة لا تعمل أو تعتمد^(١٢٥) وما جعله الحيدرة هنا ممتنعاً في الصفة المشبهة هو الصحيح لما يأتي:

- أ. لما أكدّه الحيدرة في باب (عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل) أن من الممتنع أن الصفة المشبهة لا تعمل إلا بالاعتداد.
- ب. لمساواة الصفة المشبهة لاسم الفاعل كما أشار إلى ذلك الرضي أن الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل بالاعتداد فهي لا تعمل إلا بالاعتداد على أحد الأشياء الخمسة المذكورة، فلا بد منه، بل إن الرضي قد جعل الاعتداد في الصفة المشبهة أولى لضعفها؛ فهي لا تعمل النصب إلا إذا اعتمدت^(١٢٦).

٥. من الممتنع أن تعمل الصفة المشبهة محذوفة:

ذهب الحيدرة أن اسم الفاعل لا يعمل وهو محذوف، ومثل ذلك ذهب هنا أيضاً أن الصفة المشبهة لا تعمل وهي محذوفة^(١٢٧)، وبناء على ذلك فلا يجوز لنا أن نقول: هذا حسنُ القول والفعل بنصب كلمة (الفعل) على تقدير: وحسنُ الفعل. ونقل ابن هشام أن النصب يمتنع في قولنا (زيد أبوه حسنٌ وجهه)^(١٢٨) إذ لا يصح نصب الأب بصفة محذوفة معتمدة على زيد، تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة بنصب سببيه وهو (وجهه)؛ لأن الصفة المشبهة لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، فوجب رفع (أبوه) على أنه مبتدأ ثان، و(حسن) خبره والجملة خبر (زيد)^(١٢٩).

٦. من الممتنع أن يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها:

عد الحيدرة تقدم معمول الصفة المشبهة عليها من الممتنع، فبعد أن ذكر أن من الممتنع أن الصفة المشبهة لا تعمل أو تعتمد ولا تعمل محذوفة، أوجز فقال: "ولا يتقدم معمولها عليها....."^(١٣٠).

(١٢٥) الحيدرة كشف المشكل ١/ ٤٢٧

(١٢٦) ينظر الرضي شرح الكافية ٣/ ٤٣٤

(١٢٧) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/ ٤٢٧

(١٢٨) ينظر أوضح المسالك ٣/ ٢٢١

(١٢٩) ينظر يوسف الشيخ هامش أوضح المسالك ٣/ ٢٢٠

(١٣٠) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/ ٤٢٧

وعلى الأزهري ذلك أن منصوب الصفة المشبهة لا يتقدم عليها؛ لأنها فرع اسم الفاعل في العمل، فلا يجوز: زيدٌ وجهه حسنٌ، بخلاف منصوب اسم الفاعل، فإنه يجوز تقديمه عليه تقول: زيدٌ عمرًا ضاربٌ. والمعلوم أن النحاة^(١٣١) جوزوا تقديم معمول اسم الفاعل عليه فنقول: زيدٌ عمرًا ضاربٌ، أو (الرجل عرضُه حافظ) أما معمول الصفة المشبهة فمنعوا تقديمه فلا نقول (زيدٌ وجهه حسنٌ) والأصل (زيدٌ حسنٌ وجهه) فوجه: منصوب على أنه مشبه بالمفعول به، وعلى الأزهري وابن هشام وغيرهم^(١٣٢) امتناع تقديم منصوب الصفة المشبهة عليها لضعفها لكونها فرعاً عن فرع؛ فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل لكونه فرعاً عن أصل وهو الفعل؛ ولذلك كان أقوى منها، فلما كانت فرعاً قصرت عنه؛ فلم يحز تقديم معمولها عليها كما جاز في اسم الفاعل.

٧. من المتنوع أن تعمل الصفة المشبهة في أجنبي لا ضمير معه:

أشار النحاة^(١٣٣) إلى أن اسم الفاعل يعمل في السببي، والأجنبي، نحو (زيد ضارب غلامه، وضارب عمرًا) أما الصفة المشبهة فلا تعمل إلا في السببي، نحو "زيدٌ حسنٌ وجهه" ولا تعمل في أجنبي، فلا تقول "زيدٌ حسنٌ عمرًا" وأن سبب الامتناع هو ضعف الصفة المشبهة. ونقل الحيدرة أن من المتنوع أن تعمل الصفة المشبهة في أجنبي لا ضمير معه فبعد أن ذكر أن المتنوع في الصفة المشبهة أنها لا تعمل أو تعتمد وأنها لا تعمل محذوفة، ولا يتقدم معمولها عليها قال: "ولا تعمل في أجنبي لا ضمير معه"^(١٣٤)، فالصفة المشبهة يلزم كون معمولها سببياً، أي: اسماً ظاهراً متصلاً بضمير موصوفها إما لفظاً نحو: (زيد حسن وجهه)، ف: وجهه: معمول (حسن) وهو سببي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد: وإما متصل بضمير موصوفها معنى نحو: (زيد حسن الوجه)، ف: الوجه معمول (حسن) وهو سببي لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى، أي: الوجه (منه)، أي: من زيد، هذا رأي البصريين^(١٣٥)

(١٣١) ينظر الأزهري شرح التصريح ٤٩/٢

(١٣٢) ينظر الأزهري شرح التصريح ٤٩/٢ وابن الحاجب الأمالي ١/٢٧٦ وابن هشام في شرح قطر الندى ص

٢٧٩ وابن عقيل شرح الألفية ٣/١٤٣ والحازمي شرح ألفية ابن مالك ١٩/٨٢

(١٣٣) ينظر شرح التصريح ١/٦١٧ وتمهيد القواعد ٥/٢٣٦٤ وأبي حيان التذليل ٩/٢٢٢ وابن عقيل ٢/١٤٣

(١٣٤) ينظر الحيدرة كشف المشكل ١/٤٢٧

(١٣٥) ينظر الأزهري شرح التصريح ٥٠/٢

٨. من المتنوع في العربية اجتماع الألف واللام والإضافة إلا في باب الصفة المشبهة

المعلوم عند علماء النحو أنه يمتنع في العربية اجتماع الألف واللام والإضافة فلا يجوز أن نقول في مررت بـغلام الرجل: مررت بالـغلام الرجل، فنجمع الألف واللام بالإضافة إلا في باب الصفة المشبهة فيجوز أن نقول: مررت بالحسن الوجه، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "واعلم أنه ليس في العربية مضافٌ يدخل عليه الألف واللام غيرُ المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجه، أدخلوا الألف واللام على حسنِ الوجه، لأنه مضافٌ إلى معرفة لا يكون بها معرفةً أبداً، فاحتاج إلى ذلك حيث مُنِعَ ما يكون في مثله البتة" (١٣٦). واتباعاً لسيبويه نقل الحيدرة امتناع اجتماع الألف واللام والإضافة في غير باب الصفة المشبهة فقال: "وذلك ممتنع في غير الباب" (١٣٧) وقال معللاً: "إذ لا يجوز في: مررت بـغلام الرجل، مررت بالـغلام الرجل، وعلتهم في ذلك أنهم لم يجمعوا بين الألف واللام، والإضافة؛ لأن لا يجمعوا على الكلمة تعريفين من شيئين مختلفين" (١٣٨). وعلل تجويزهم في باب الصفة المشبهة بقوله: "وإنما جاز ذلك لأنها لا تُعرف المضاف في مثل: مررت برجل حسن الوجه، فلو كان (حسن) معرفة لم يجز صفة لرجل وهو نكرة، فلما كانت لا يعرف المضاف جاز: مررت بالحسن الوجه خلافاً للعربية" (١٣٩).

(١٣٦) سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، (المتوفى: ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد

هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة ٣-١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م / ١٩٩-٢٠٠

(١٣٧) الحيدرة كشف المشكل ١/ ٤٢٢

(١٣٨) الحيدرة كشف المشكل ١/ ٤٢٢

(١٣٩) الحيدرة كشف المشكل ١/ ٤٢٢

الخاتمة

توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١. يظهر لنا من هذه الدراسة أن تعريف مصطلح (المتنوع) هو: حكم نحوي يُقصد به تعذر النطق بالكلمة على حالة ما لوجود علة مانعة تخل بالكلمة وفقاً لقاعدة نحوية وصحتها مثل تعذر النطق بكلمة (محمداً) منصوبة بعد (ظن) في جملة: ظننت لمحمداً نشيطاً؛ لعلّة وهي وجود لام الابتداء.

٢. يكشف لنا هذا البحث جانباً مهماً من جوانب الفكر النحوي للحيدرة اليميني في كتابه كشف المشكل في النحو الذي انفرد في مفهوم ودلالة مصطلح (المتنوع) كما نلمس ذلك من خلال مسائل هذه الدراسة وهو ما يمكننا أن نستنتج ونسميه المتنوع لذاته المتعذر استعماله.

٣. لم يخلط الحيدرة بين مصطلح (المتنوع) الذي هو متعذر ومستحيل حدوثه ذاتياً ومصطلح (الممنوع) الذي هو أمر ممكن الوقوع لكنه محذور، إذ نجد الحيدرة يسير في كتابه كشف المشكل على نسق واحد في كل باب نحوي يقسم أحكامه على ثلاثة أقسام: واجب وجائز وممنوع، ونجده يقصد بالمتنوع: المتنوع لذاته المتعذر استعماله، وميز بين مصطلح المتنوع عن غيره من المصطلحات التي خلط في معانيها النحاة أو استعملوها بمعاني مصطلحات متعددة مثل (ممنوع وقبيح وضعيف وشاذ وغير جائز).

٤. ينقل الحيدرة مسائل الامتناع بإيجاز دون تفصيل للآراء ولم يلتفت إلى الرأي المخالف وذلك لعدم قوة حجة المخالف أو لأن حجة الامتناع أقوى مثل مخالفة ابن جني لمذهب الجمهور في تقديم المفعول معه على العامل.

٥. يتبين من هذه الدراسة أن المتنوع عند الحيدرة يرتبط غالباً بعلّة الامتناع التي تنقله من الممنوع إلى المتنوع لذاته.

٦. بلغت المسائل المتنوعة لذاتها عند الحيدرة في النواسخ والمنصوبات والمشتقات (٢٥) مسألة نحوية

٧. تبين أن الحيدرة لم يتعصب في فكره النحوي لمذهب معين فيما ذهب إليه رغم أنه يميل إلى البصريين لكنه أخذ من مسائل الفريقين البصري والكوفي.

٨. يميل الحيدرة في كتابه كشف المشكل في النحو إلى الأسلوب التعليمي فهو يبدأ الباب بسؤال ثم يجيب عنه ويكثر من استعمال قوله: (فافهم ذلك) في كثير من المسائل النحوية.

٩. اعتمد الحيدرة في شواهد على القرآن الكريم والشعر الجاهلي والقراءات القرآنية والحديث النبوي وكلام العرب من الشعر والنثر.

١٠. تبين من خلال هذا البحث أن المسائل المتنوعة تتفق مع عنوان الكتاب (كشف المشكل في النحو) بما فيه من إزالة غموض وإشكال بعض المسائل النحوية التي اقتضت إيضاحاً وتبييناً.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان تحقيق رجب عثمان مكتبة الخانجي القاهرة ط ١
١٤١٨ - ١٩٩٨ م
٢. أسرار العربية ابن الأنباري أبو البركات، كمال الدين الأنباري الناشر: دار الأرقم بن أبي
الأرقم الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
٣. الأصول في النحو، ابن السراج أبوبكر محمد بن السري بن سهل النحوي، تحقيق عبد الحسين
الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت الطبعة الأولى
٤. الأعلام، الزركلي خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، دار العلم للملايين الطبعة:
الخامسة عشر مايو ٢٠٠٢ م
٥. الأغاذه النحوية المسمى (الطراز في الأغاذه) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،
(المتوفى: ٩١١ هـ) المكتبة الأزهرية للتراث ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م
٦. ألفية ابن مالك في النحو والصرف ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، جمال
الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٥ - ١٩٨٥
٧. الأمالي أبو علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان
وضع وترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي الناشر: دار الكتب المصرية الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ -
١٩٢٦ م
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من
الإنصاف تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، دار
الفكر طبعة (بدون)
٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب: هداية السالك إلى تحقيق أوضح المسالك
تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ابن هشام الأنصاري، الطبعة السادسة ١٩٨٠ م دار الندوة الجديدة
بيروت لبنان
١٠. البديع في علم العربية ابن الأثير - أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: د. فتحي أحمد
علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ
١١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، المحقق:
محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا
١٢. تاج العروس من جواهر القاموس الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تحقيق:
مجموعة من المحققين - دار الهداية.
١٣. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف تحقيق حسن هندواي دار
القلم دمشق ١٩١٤ م

١٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك تحقيق محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م
١٥. التصريح بمضمون التوضيح في النحو أو شرح التصريح على التوضيح الأزهرى خالد عبد الله، تحقيق محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٢١- ٢٠٠٠م
١٦. التعريفات، الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين الشريف، تحقيق وضبط وتصحيح جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
١٧. التعليقة على كتاب سيبويه الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م
١٨. تفسير البحر المحيط أبو حيان دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض شارك في التحقيق د. زكريا عبد المجيد النوقي و د. أحمد النجولي الجمل الطبعة: الأولى
١٩. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرون دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ
٢٠. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المرادي أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المصري المالكي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان الناشر: دار الفكر العربي الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
٢١. جامع الدروس العربية الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣،
٢٢. الجدول في إعراب القرآن الكريم صافي محمود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيخان، بيروت الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ
٢٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
٢٤. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب البغدادي عبد القادر بن عمر تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
٢٥. الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة
٢٦. شذ العرف في فن الصرف الحملاوي، أحمد بن محمد، (المتوفى: ١٣٥١هـ) تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله مكتبة الرشد الرياض
٢٧. شرح ابن عقيل ومعه كتاب منحة الجليل ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي، بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الثانية
٢٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك الأشموني علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

٢٩. شرح التسهيل ابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م)
٣٠. شرح الشاطبية لألفية ابن مالك المسمى المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية الشاطبية أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان
٣١. شرح العقيدة الطحاوية ابن جبرين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن إبراهيم بن فهد بن حمد مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية
٣٢. شرح الكافية الشافية ابن مالك تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ٢٠١٤ - ٢٠٠٠ م
٣٣. شرح المفصل للزحخشري، ابن يعيش تقديم الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
٣٤. شرح ديوان الحماسة المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن الأصفهاني تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
٣٥. شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد الاسترأباضي، رضي الدين محمد بن الحسن، للعالم الجليل عبد القادر البغدادي تحقيق: محمد نور الحسن و محمد الزقراق و محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م
٣٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الجوجري شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد القاهري الشافعي تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٤ م
٣٧. شرح شواهد شروح الألفية العيني، بدر الدين محمود، تحقيق أد علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام القاهرة
٣٨. صحيح البخاري الجامع الصحيح المختصر البخاري محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي دار ابن كثير، اليمامة - بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ تحقيق: د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق
٣٩. صحيح مسلم المختصر مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري تحقيق: مجموعة من المحققين دار الجيل - بيروت
٤٠. طبقات الفقهاء الشافعية ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المحقق: محيي الدين علي نجيب الناصر: دار البشائر الإسلامية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٢ م
٤١. علل النحو، ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش مكتبة الرشد - الرياض / السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
٤٢. الفروق اللغوية لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (المتوفى: نحو ٣٩٥ هـ) تحقيق: محمد إبراهيم سليم الناصر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر

٤٣. كتاب العين الفراهيدي الخليل بن أحمد معجم العين تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي الناشر: دار ومكتبة الهلال
٤٤. كتاب المواقف الأبجي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد - دار الجليل - بيروت الطبعة الأولى، ١٩٩٧ تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة
٤٥. الكتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
٤٦. كشف اصطلاحات الفنون والعلوم التهانوي محمد علي، الناشر: مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٦ م
٤٧. كشف المشكل في النحو ابن الحيدرة علي بن سليمان بن تميم الحارثي، تحقيق هادي عطية مطر، كلية الآداب جامعة البصرة الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد بغداد ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م
٤٨. الكليات معجم في المصطلحات والفروق الحنفي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت
٤٩. اللامات، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تح. د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
٥٠. اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، تحقيق: غازي مختار طليبات دار الفكر - دمشق الطبعة الأولى، ١٩٩٥
٥١. لسان العرب ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، دار صادر - بيروت الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ
٥٢. لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، تعليق وفهرسة علي سيري، ط ١٩٨٨ م
٥٣. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب الطبعة الخامسة ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
٥٤. الملحة في شرح الملحة ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م
٥٥. الملح في العربية، ابن جني تحقيق فائز فارس دار الكتب الثقافية - الكويت
٥٦. المحكم والمحيط الأعظم ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداي دار الكتب العلمية بيروت
٥٧. مختار الصحاح، الرازي أبو بكر، تخريج الدكتور/ مصطفى البغا مكتبة اليمامة للطباعة والنشر - ط ٢، ١٤٠٧ هـ
٥٨. المزهري في علوم اللغة وأنواعها السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٨ -
٥٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الحموي، أبو العباس،
٦٠. معاني القرآن الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي الناشر: عالم الكتب - بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٦١. معاني القرآن الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي / محمد علي نجار / عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة
٦٢. معجم البلدان الحموي شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م الناشر: دار صادر، بيروت الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م
٦٣. معجم الفروق اللغوية العسكري أبو هلال، تحقيق مؤسسة النشر - الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة تنظيم: الشيخ بيت الله بيات ومؤسسة النشر الإسلامي الموضوع: اللغة الطبعة: الأولى التاريخ: شوال المكرم ١٤١٢ مؤسسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة
٦٤. معجم اللغة العربية المعاصرة عمر د أحمد مختار عبد الحميد (المتوفى: ١٤٢٤ هـ) عالم الكتب ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
٦٥. معجم المصطلحات النحوية والصرفية اللبدي، محمد سمير، مؤسسة الرسالة لبنان، بيروت ط ١ ١٩٨٥-١٤٠٥
٦٦. معجم المؤلفين، كحالة عمر بن الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت
٦٧. المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط ٢
٦٨. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين تحقيق: محمد إبراهيم عبادة مكتبة الآداب - القاهرة / مصر الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
٦٩. معرفة الفرق بين الضاد والطاء ابن الصائوني أبو بكر محمد بن أحمد الصديقي، تحقيق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن إهداء: سيف بن أحمد الغريز، دار نينوى للدراسات والنشر - والتوزيع، دمشق - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م
٧٠. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: السادسة، ١٩٨٥
٧١. مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير الرازي فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الثالثة - ١٤٢٠ هـ
٧٢. المفصل في صناعة الإعراب الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله، تحقيق: د. علي بو ملحم - مكتبة الهلال - بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٣ م
٧٣. المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط وزارة الأوقاف القاهرة، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م
٧٤. المتع الكبير في التصريف ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق د/ فخر الدين قباوة مكتبة لبنان ناشرون ١٩٩٦ م الطبعة الأولى
٧٥. نتائج الفكر في النحو السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م
٧٦. النحو الوافي، حسن عباس، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة

٧٧. النهاية في غريب الأثر ابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري الناشر المكتبة العلمية

بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م تحقيق طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي

٧٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداي المكتبة التوفيقية مصر.

Romanization of references

• The Holy Quran

1. *Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʿArab Abū Ḥayyān*, edited by Rajab Othman, Al-Khanji Library, Cairo, 1st edition, 1418 AH - 1998 CE

2. *Asrār al-ʿArabīyah Ibn al-Anbārī Abū al-Barakāt, Kamāl al-Dīn al-Anbārī*, Publisher: Dar al-Arqam ibn Abi al-Arqam, Edition: First, 1420 AH - 1999 CE

3. *Al-Uṣūl fī al-naḥw*, Ibn al-Sarrāj abwbkr Muḥammad ibn al-sirrī ibn Sahl al-Naḥwī, edited by Abd al-Husayn al-Fatli, Al-Risalah Foundation, Lebanon - Beirut, First edition

4. *Al-Aʿlām*, al-Ziriklī Khayr al-Dīn ibn Maḥmūd ibn Muḥammad ibn ʿAlī ibn Fāris, Dar al-Ilm lil-Malayin, Fifteenth edition, May 2002 CE

5. *Al-Alghāz al-naḥwīyah al-musammā (al-Ṭirāz fī al-alghāz) al-Suyūfī Jalāl al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr*, (al-mutawaffā: 911h), Al-Azhar Library for Heritage, 1422 AH - 2003 CE

6. *Alfīyat Ibn Mālik fī al-naḥw wa-al-ṣarf Ibn Mālik al-Andalusī, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh, Abū ʿAbd Allāh, Jamāl al-Dīn*, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, First Edition, 1405 AH - 1985 CE

7. *Al-Amālī Abū ʿAlī al-Qālī, Ismāʿīl ibn al-Qāsim ibn ʿYdhwn ibn Hārūn ibn ʿIsā ibn Muḥammad ibn Salmān*, compiled and arranged by: Muhammad Abd al-Jawad al-Asmaʿi, Publisher: Dar al-Kutub al-Misriyya, Second Edition, 1344 AH - 1926 CE

8. *Al-Inṣāf fī masāʾil al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn wa-maʾahu Kitāb al-āntṣāf min al-Inṣāf taʿlīf Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd*, Ibn al-Anbārī Abū al-Barakāt ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad, Dar al-Fikr, Edition (not specified)

9. *Awḍaḥ al-masālik ilā Alfīyat Ibn Mālik wa-maʾahu Kitāb: Hidāyat al-sālik ilā taḥqīq Awḍaḥ al-masālik taʿlīf Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd Ibn Hishām al-Anṣārī*, Sixth Edition, 1980 CE, Dar al-Nadwa al-Jadida, Beirut, Lebanon

10. *Al-Badīʿ fī ʿilm al-ʿArabīyah Ibn al-Athīr Abū al-Saʿādāt al-Mubārak ibn Muḥammad al-Jazarī*, edited by: Dr. Fathi Ahmad Ali al-Dīn, Publisher: Umm al-Qura University, Makkah al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia, Edition: First, 1420 AH

11. *Bughyat al-wuḥh fī Ṭabaqāt al-lughawīyīn wa-al-nuḥḥāh Jalāl al-Dīn al-Suyūfī ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr*, Edited by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Publisher: al-Maktabah al-Asriyyah - Lebanon / Sidon

12. *Tāj al-ʿarūs min Jawāhir al-Qāmūs al-Zubaydī Muḥammad ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Razzāq al-Ḥusaynī*, Edited by: A group of editors - Dar al-Hidayah

13. *Al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tasḥīl*, Abū Ḥayyān Muḥammad ibn Yūsuf, edited by Hasan Hindawi, Dar al-Qalam, Damascus, 1914 CE

14. *Tasḥīl al-Fawāʾid wa-takmīl al-maqāṣid*, Ibn Mālik, edited by Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kitab al-Arabi for Printing and Publishing, 1387 AH - 1967 CE

15. *Al-Taṣrīḥ bi-maḥmūn al-Tawḍīḥ fī al-naḥw aw sharḥ al-Taṣrīḥ ‘alā al-Tawḍīḥ al-Azharī Khālīd ‘Abd Allāh*, edited by Muhammad Basil ‘Uyun al-Sud, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, Lebanon, first edition, 1421 AH - 2000 CE

16. *Alt’ryfāt, al-Jurjānī ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Alī al-Zayn al-Sharīf*, edited, verified, and corrected by a group of scholars, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, Lebanon, first edition, 1403 AH - 1983 CE

17. *Al-Ta’līqah ‘alā Kitāb Sībawayh al-Fārisī*, Abū ‘Alī al-Ḥasan ibn Aḥmad ibn ‘Abd al-Ghaffār, edited by Dr. Awad bin Hamad Al-Qawzi, First Edition, 1410 AH - 1990 CE

18. *Tafsīr al-Baḥr al-muḥīṭ Abū Ḥayyān*, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah, Lebanon, Beirut, 1422 AH - 2001 CE. Edited by: Sheikh Adel Ahmed Abdel-Mawjoud and Sheikh Ali Muhammad Muawwad. Dr. Zakaria Abdel-Majid Al-Nuqi and Dr. Ahmed Al-Najouli Al-Jamal contributed to the editing. First Edition

19. *Tamhīd al-qawā’id bi-sharḥ Tasḥīl al-Fawā’id » Nāẓir al-Jaysh Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad*, Muḥibb al-Dīn al-Ḥalabī. Edited by Professor Dr. Ali Muhammad Fakher et al. Dar al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo - Arab Republic of Egypt. Edition: First, 1428 AH

20. *Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik al-Murādī Abī Muḥammad Badr al-Dīn Ḥasan ibn Qāsim ibn ‘Abd Allāh ibn ‘Alī al-Miṣrī al-Mālikī*, edited by: Abd al-Rahman Ali Sulayman, Publisher: Dar al-Fikr al-Arabi, Edition: First, 1428 AH - 2008 CE

21. *Jāmi’ al-durūs al-‘Arabīyah Ghalāyīnī*, Muṣṭafā ibn Muḥammad Salīm, al-Maktabah al-Asriyyah, Sidon - Beirut, Edition: Twenty-eighth, 1414 AH - 1993 CE

22. *Al-Jadwal fī i’rāb al-Qur’ān al-Karīm Ṣāfi Maḥmūd ibn ‘Abd al-Raḥīm*, Publisher: Dar al-Rashid, Damascus - Mu’assasat al-Iman, Beirut, Edition: Fourth, 1418 AH

23. *Ḥāshiyat al-Ṣabbān ‘alā sharḥ al-Ushmūnī ‘alā Alfīyat Ibn Mālik wa-ma’ahu sharḥ al-shawāhid li’l-ḥaq, al-Ṣabbān*, Abū al-‘Irḥān Muḥammad ibn ‘Alī, Dar al-Fikr, Beirut - Lebanon, 1st Edition 1419 AH/1999 AD

24. *Khizānat al-adab wa-lubb Lubāb Lisān al-‘Arab al-Baghdādī ‘Abd al-Qādir ibn ‘Umar*, edited and explained by Abd al-Salam Muhammad Harun, published by Maktabat al-Khanji, Cairo, fourth edition, 1418 AH - 1997 CE.

25. *Al-Khaṣā’iṣ*, Ibn Jinnī Abū al-Faṭḥ Uthmān al-Mawṣilī, Egyptian General Book Organization, fourth edition.

26. *Shdh al-‘urf fī Fann al-ṣarf al-Ḥamalāwī*, Aḥmad ibn Muḥammad, (al-mutawaffā: 1351h), edited by Nasr Allah Abd al-Rahman Nasr Allah, Maktabat al-Rushd, Riyadh.

27. *Sharḥ Ibn ‘Aqīl wa-ma’ahu Kitāb Minḥat al-Jalīl Ibn ‘Aqīl*, Bahā’ al-Dīn ‘Abd Allāh al-‘Aqīlī, edited by Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, second edition.

28. *Sharḥ al-Ushmūnī ‘alā Alfīyat Ibn Mālik al-Ushmūnī ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Isā*, Abū al-Ḥasan, Nūr al-Dīn, published by Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya, Beirut, Lebanon, first edition, 1419 AH - 1998 CE.

29. *Sharḥ al-Tas hīl Ibn Mālik*, edited by Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoun, Hajar Printing, Publishing, Distribution and Advertising Edition: First (1410 AH - 1990 AD)

30. *Sharḥ al-Shāḥibīyah li-Alfīyat Ibn Mālik al-musammá al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah al-Shāḥibī Abū Ishāq, Ibrāhīm ibn Mūsá, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon*

31. *Sharḥ al-ʿaqidah al-Ṭaḥāwīyah Ibn Jibrīn ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAbd Allāh ibn Ibrāhīm ibn Fahd ibn Ḥamad. Source: Audio lessons transcribed by the Islamweb website.*

32. *Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah Ibn Mālik*, edited by Ali Muhammad Muawwad and Adil Ahmad Abd al-Mawjud, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 2000 CE (1420 AH).

33. *Sharḥ al-Mufaṣṣal Ilzmkhshry, Ibn Ya ʿīsh, introduction by Dr. Emil Badi' Ya'qub, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 2001 CE (1422 AH).*

34. *Sharḥ Dīwān al-Ḥamāsah al-Marzūqī Abū ʿalá Aḥmad ibn Muḥammad ibn al-Ḥasan al-Aṣfahānī*, edited by Ghareed al-Sheikh, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, First Edition, 2003 CE (1424 AH).

35. *Sharḥ Shāfiyah Ibn al-Ḥājib ma ʿa sharḥ shawāhidahu al-Astarābādī, Raḍī al-Dīn Muḥammad ibn al-Ḥasan, lil-ʿālam al-Jalīl ʿAbd al-Qādir al-Baghdādī*, edited by Muhammad Nur al-Hasan, Muhammad al-Zaqraf, and Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1402 AH/1982 CE

36. *Sharḥ Shudhūr al-dhahab fī ma ʿrifat kalām al-ʿArab, al-Jūjarī Shams al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbd al-Mun ʿim ibn Muḥammad al-Qāhirī al-Shāfi ʿī*, edited by Nawaf ibn Jaza' al-Harithi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Madinah, First Edition, 1423 AH/2004 CE

37. *Sharḥ shawāhid shurūḥ al-alfīyah al-ʿAynī, Badr al-Dīn Maḥmūd*, edited by Dr. Ali Muhammad Fakhir and others, Dar al-Salam, Cairo

38. *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī al-Jāmiʿ al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar al-Bukhārī Muḥammad ibn Ismāʿīl Abū Allāh al-Bukhārī al-Juʿfī al-Juʿfī*, Dar Ibn Kathir, al-Yamamah, Beirut, Third Edition, 1407 AH/1987 CE, edited by Dr. Mustafa Dib al-Bugha, Professor of Hadith and its Sciences, Faculty of Sharia, University of Damascus

39. *Ṣaḥīḥ Muslim al-Mukhtaṣar Muslim ibn al-Ḥajjāj al-Qushayrī al-Nīsābūrī*, edited by a group of scholars, Dar al-Jil, Beirut.

40. *Ṭabaqāt al-fuqahāʾ al-Shāfiʿīyah Ibn al-Ṣalāḥ ʿUthmān ibn ʿAbd al-Raḥmān, Abū ʿAmr, Taqī al-Dīn*, edited by Muhyi al-Din Ali Najib, published by Dar al-Bashair al-Islamiyya, Beirut, First Edition, 1992 CE

41. *ʿIlal al-naḥw, Ibn al-Warrāq, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh ibn al-ʿAbbās, Abū al-Ḥasan*, edited by Mahmoud Jassim Muhammad al-Darwish, Maktabat al-Rushd, Riyadh, Saudi Arabia, First Edition, 1420 AH - 1999 CE

42. *Al-Furūq al-lughawīyah li-Abī Hilāl al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh ibn Sahl ibn Saʿīd ibn Yaḥyá ibn Mahrān al-ʿAskarī (al-mutawaffá: Naḥwa 395h)*, edited

by Muhammad Ibrahim Salim, published by Dar al-Ilm wa al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt

43. *Kitāb al-ʿAyn al-Farāhīdī al-Khalīl ibn Aḥmad Muḥam al-ʿAyn*, edited by Dr. Mahdi al-Makhzoumi and Dr. Ibrahim Al-Samarrai Publisher: Dar wa Maktabat al-Hilal

44. *Kitāb al-mawāqif al-ʿabjy ʿAḍud al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān ibn Aḥmad - Dar al-Jil - Beirut, First Edition, 1997*, edited by Dr. Abd al-Rahman Amira

45. *Al-Kitāb Sībawayh, Abū Bishr ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar*, edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 CE

46. *Kashshāf iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-ʿUlūm al-Tahānawī Muḥammad ʿalā*, published by Maktabat Lubnan, Beirut, 1996 CE

47. *Kashf al-mushkil fī al-naḥw Ibn al-ḥaydh ʿAlī ibn Sulaymān ibn Tamīm al-Ḥārithī*, edited by Hadi Atiya Matar, College of Arts, University of Basra, 1st edition, Al-Irshad Press, Baghdad, 1404 AH/1984 CE

48. *Al-Kullīyāt Muḥam fī al-muṣṭalaḥāt wa-al-furūq al-Ḥanaft Abū al-Baqāʾ Ayyūb ibn Mūsā al-Ḥusaynī alqrymy al-Kaffawī*, edited by Adnan Darwish and Muhammad al-Masri, published by Mu'assasat al-Risalah, Beirut

49. *Allāmāt, al-Zajjājī Abū al-Qāsim ʿAbd-al-Raḥmān ibn Isḥāq*, edited by Dr. Mazen al-Mubarak, Dar Sader, Beirut, 2nd edition, 1405 AH/1985 CE

50. *Al-Lubāb fī ʿIlal al-bīnāʾ wa-al-ʾrāb al-ʿUkbarī, Abū al-Baqāʾ Muḥibb al-Dīn Allāh ibn al-Ḥusayn ibn Allāh*, edited by Ghazi Mukhtar Tulaymat, Dar al-Fikr, Damascus, first edition, 1995.

51. *Lisān al-ʿArab Ibn manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn ʿalā, Abū al-Faḍl*, Dar Sader, Beirut, third edition, 1414 AH.

52. *Lisān al-ʿArab, Ibn manẓūr, Dar Ihyaʾ al-Turath al-ʿArabi*, commentary and index by ʿAli Siri, 1988 edition.

53. *Al-Lughah al-ʿArabīyah ma ʾnāḥā wmbnāḥā, Tammām Ḥassān, ʿAlam al-Kutub*, fifth edition, 1427 AH/2006 CE.

54. *Al-Lamḥah fī sharḥ al-Mulḥah Ibn al-Ṣāʾigh, Muḥammad ibn Ḥasan ibn sibāʾ ibn Abī Bakr al-Judhāmī, Abū ʿAbd Allāh, Shams al-Dīn*, edited by Ibrahim ibn Salim al-Saʿidi, published by the Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Madinah, Saudi Arabia, first edition, 1424 AH/2004 CE.

55. *Al-Luma ʾfī al-ʿArabīyah, Ibn Jinnī*, edited by Fayez Fares, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiya – Kuwait

56. *Al-Muḥkam wa-al-Muḥīt al-Aʿzam Ibn sydh, Abū al-Ḥasan ʿAlī ibn Ismāʾīl al-Mursī*, edited by: Abdul Hamid Hindawi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut

57. *Mukhtār al-ṣiḥāḥ, al-Rāzī Abū Bakr*, edited by Dr. Mustafa Al-Bugha, Al-Yamamah Library for Printing and Publishing, 2nd edition, 1407 AH

58. *Al-Muzḥir fī ʿulūm al-lughah wa-anwāḥ al-Suyūfī*, edited by: Fuad Ali Mansour, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut, first edition, 1998

59. *Al-Miṣbāḥ al-munīr fī Gharīb al-sharḥ al-kabīr al-Fayyūmī, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAlī al-Ḥamawī, Abū al-ʿAbbās*.

60. *Ma'ānī al-Qur'ān al-Zajjāj Ibrāhīm ibn al-sirrī ibn Sahl, Abū Ishāq* edited by: Abdul Jalil Abdo Shalabi, Publisher: Alam Al-Kutub – Beirut, first edition, 1408 AH - 1988 CE

61. *Ma'ānī al-Qur'ān al-Farrā', Abū Zakarīyā Yaḥyā ibn Ziyād*, edited by: Ahmad Yusuf Najati / Muhammad Ali Najjar / Abdul Fattah Ismail Shalabi, Dar Al-Masriya for Authorship and Translation

62. *Muḥjam al-buldān al-Ḥamawī Shihāb al-Dīn Abū 'Abd Allāh Yāqūt ibn Abd Allāh al-Rūmī*. Publisher: Dar Sader, Beirut. Edition: Second, 1995 CE.

63. *Muḥjam al-Furūq al-lughawīyah al-'Askarī Abū Hilāl*. Edited by the Islamic Publishing Foundation affiliated with the Society of Teachers in Qom. Organized by: Sheikh Beitullah Bayat and the Islamic Publishing Foundation. Subject: Language. Edition: First. Date: Shawwal 1412 AH.

64. *Muḥjam al-lughah al-'Arabīyah al-mu'āṣirah 'Umar D Aḥmad Mukhtār Abd al-Ḥamīd (al-mutawaffā: 1424h)*. Alam al-Kutub, 1st edition, 1429 AH - 2008 CE.

65. *Muḥjam al-muṣṭalaḥāt al-naḥwīyah wa-al-ṣarfīyah al-Labadī, Muḥammad Samūr*, Al-Risalah Foundation, Lebanon, Beirut, 1st edition, 1405 AH/1985 CE

66. *Muḥjam al-mu'allifīn, Kaḥḥālah 'Umar ibn al-Nāshir*: Al-Muthanna Library - Beirut, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut

67. *Al-Muḥjam al-Wasīṭ, Ibrāhīm Anīs wa-ākharūn...*, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut, Lebanon, 2nd edition

68. *Muḥjam maqālīd al-'Ulūm fī al-ḥudūd wa-al-rusūm al-Suyūfī 'Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn*, edited by Muhammad Ibrahim Abada, Maktabat al-Adab - Cairo, Egypt, 1st edition, 1424 AH/2004 CE

69. *Ma'rīfat al-fīraq bayna al-ḍād wa-al-zā' Ibn al-ṣābūny Abū Bakr Muḥammad ibn Aḥmad al-Ṣadafī*, edited by Professor Dr. Hatim Salih al-Dhamin, dedicated by Saif bin Ahmad al-Ghurair, Dar Ninawa for Studies, Publishing and Distribution, Damascus, Syria, 1st edition, 1426 AH/2005 CE

70. *Mughnī al-labīb 'an kutub al-a'arīb Ibn Hishām 'Abd Allāh ibn Yūsuf ibn Aḥmad ibn 'Abd Allāh Ibn Yūsuf, Abū Muḥammad, Jamāl al-Dīn*. Edited by: Dr. Mazen al-Mubarak / Muhammad Ali Hamdallah. Publisher: Dar al-Fikr – Damascus. Edition: Sixth, 1985.

71. *Maḥfātīḥ al-ghayb al-ma'rūf bāltfsyr al-kabīr al-Rāzī Fakhr al-Dīn abw'bd Allāh Muḥammad ibn 'Umar ibn al-Ḥasan ibn al-Ḥusayn al-Taymī*. Dar Ihya al-Turath al-'Arabi, Beirut. Third Edition - 1420 AH.

72. *Al-Mufasssal fī San'at al-I'rab*, by al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad, Jar Allah. Edited by: Dr. Ali Bou Melhem - Al-Hilal Library - Beirut, First Edition, 1993 CE

73. *Al-Muqtaḍab, al-Mibrad, Abū al-'Abbās Muḥammad ibn Yazīd*, edited by Muhammad Abdul-Khaliq Adheema, Ministry of Religious Endowments, Cairo, 1415 AH/1994 CE

74. *Al-Mumtī 'al-kabīr fī al-taṣrīf Ibn 'Uṣṣūr, Abū al-Ḥasan 'Alī ibn Mu'min al-Ishbīlī*, edited by Dr. Fakhr al-Din Qabawa, Library of Lebanon Publishers, 1996 CE, First Edition

75. *Natā'ij al-Fikr fī alnnaḥw alssuhayly Abū al-Qāsim 'Abd al-Raḥmān ibn 'Abd Allāh ibn Aḥmad*, Publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyya - Beirut, First Edition: 1412 AH - 1992 CE

76. *Al-Naḥw al-Wāfi*, Ḥasan 'Abbās, Dar al-Ma'arif, Fifteenth Edition

77. *Al-Nihāyah fī Gharīb al-athar Ibn al-Athūr Abī al-Sa'ādāt al-Mubārak ibn Muḥammad al-Jazarī*, Publisher: Al-Maktabah al-Ilmiyya, Beirut, 1399 AH - 1979 CE, edited by Tahir Ahmad al-Zawī and Mahmoud Muhammad al-Tanahi

78. *Ham' al-hawāmi' fī sharḥ jam' al-jawāmi' al-Suyūfī*, edited by Abd al-Hamid Hindawi, Al-Tawfiqiyya Library, Egypt